



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة



الموضوع:

السياسة عند الجاحظ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إشراف الدكتور:

عبد المجيد مسالتي

إعداد الطالبة:

دلال مرابط

السنة الجامعية: 2018 / 2019

شكر وتقدير

يقول الله تعالى (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

[النمل: الآية 19]

أتوجه بالشكر الكبير إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور **"عبد المجيد مسالتي"**، الذي كلما أظلمت الطريق أمامي لجئت إليه فأنارها لي، وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيّ الأمل لأسير قدما نحو الأمام وكلما سألت عن معرفة زودني بها، كما أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع أساتذة قسم الفلسفة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

وإلى كل من ساهم في إرساء دعائم هذا البحث من قريب أو من بعيد



إهداء

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله
إلى من كان يدفعني قدما إلى الامام لنيل المبتغى

إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم
- أبي الغالي أطال الله في عمره -

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء
وكانت سنداً لي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبغني خطوة بخطوة نبغ
الحنان اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

أمي الحبيبة

إلى إخوتي وأخواتي وشموع العائلة: رشا، سيد احمد، ميساء، مروان
إلى صديقتي اللاتي جمعني معهن أيام لا تنسى



مقدمة

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم الإسلامي في العصر العباسي الأول من القرن الثالث هجري فعاليات شتى في مختلف المجالات: اقتصادية، ثقافية، علمية، اجتماعية، وسياسية، وقد شكلت هذه الأخيرة محل دراسة العديد من المفكرين المسلمين آنذاك، خاصة وأن العنصر السياسي يتضح أكثر من غيره في الجانب الإسلامي، كون أن أول خلاف سياسي نشب بين المسلمين هو خلاف الصحابة . رضوان الله تعالى عنهم . حول من يخلف . الرسول صلى الله عليه وسلم . ولأهمية الموضوع تطرق العديد من المفكرين إلى هذه النقطة تحديداً، ومن هؤلاء نجد "أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ"، الذي صنفه العديد من القراء ضمن الأدباء اللذين ذاع صيتهم في المجال الأدبي، نثري كان أم شعري لكن الجاحظ لم يوجه كل نتاجه الضخم نحو الأدب والبلاغة شأنه في ذلك شأن طه حسين والكواكبي وغيرهم من الأدباء والشعراء العرب، بل كان له . الجاحظ . أثر في إثراء الحياة السياسية باعتباره أحد أبرز شيوخ المعتزلة اللذين نشأوا في ظل المشكلات السياسية وأبدوا آراء فريدة من نوعها في جميع المسائل السياسية، فقد سلك الجاحظ مسلك سياسي خاص، حيث اختلف فيه عن سائر طوائف المعتزلة، وإن كانت فرقة المعتزلة قد اختلفت بصدها التقسيمات، وتعددت بتعددتها الآراء السياسية، من معتزلي لأخر، وبما أن الجاحظ شيخ من شيوخ المعتزلة، ترى فيما تتمثل ملامح الفكر السياسي عند الجاحظ؟

وينتج عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة تتمحور مضامينها فيما يلي: هل تجب الإمامة في نظر الجاحظ وإن كانت كذلك فما الطريق الذي أثبتته الجاحظ في وجوب الإمامة؟ وكيف يختار الإمام في نظره؟ وما هي الآراء السياسية التي أبدتها الجاحظ في الفرق الإسلامية؟ وما شروط وطبيعة السلطة من منظور جاحظي؟

واختياري للموضوع يعود لعدة أسباب: أولها ميولي للأدباء العرب من جهة، كما نبهتني نقطة هامة هو أن الموضوع لم يسبق تناوله من طرف طلبة الفلسفة بجامعةنا من قبل لذلك أردت أن أثري معلوماتهم في مجال جديد.

أما عن المنهج المتبع في كتابة هذه المذكرة، فهو المنهج التحليلي والمنهج التاريخي.

أما المنهج التاريخي: فقد ربط الجاحظ ما كتبه بواقع التحولات الفكرية والسياسية، التي شهدتها وعاشها في تلك الحقبة التاريخية، وهذا ما يتطلب مني استقراء تاريخ تلك الحقبة.

وفيما يخص المنهج التحليلي فقد دفعتني الضرورة إلى تحليل ما دون في بعض آراءه السياسية. ومن أجل الإجابة عن الإشكالية والمشكلات المنضوية تحتها، قمت بتقسيم العمل إلى ثلاث فصول يشتمل كل منها على ثلاث مباحث: أما المدخل المفاهيمي فكان طبيعياً أن أبدأ فيه بالتعريف بالجاحظ لما له من مكانة عالية بين عامة الأدباء العرب وطوائف المعتزلة خاصة، كما ضببت بعض المفاهيم الهامة التي لا يمكن بداية العمل دون التطرق إلى تعريف المصطلحات السياسية ذاتها التي عاينها الجاحظ.

أما الفصل الأول فقد وضفت فيه ضرورة وجوب الإمامة عند الجاحظ كما تطرقت إلى الطرق التي تجب بها الإمامة عنده وكيفية اختيار الإمام لديه.

وفي الفصل الثاني والموسوم بالفرق الإسلامية السياسية في نظر الجاحظ، وطبيعة السلطة لديه، قد خصصت في هذا الفصل، ثلاث مباحث أولها: رأي الجاحظ السياسي في كل من الشيعة والخوارج، وكذا أهل السنة والجماعة مروراً بالمبحث الثاني الذي تحدثت فيه عن شروط الإمامة عند المعتزلة، وختاماً للفصل الثاني تحدثت عن طبيعة السلطة عند الجاحظ

ومن البديهي أنه لا يمكن أن أنطلق من فراغ، وإنما استندت على مجموعة المصادر والمراجع ودراسات سابقة وفق خطوات تسمح للقارئ استلهاها دون غموض أو صعوبة ومن المصادر التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث: القرآن الكريم، دون أن أغفل مؤلفات الجاحظ ذاتها وركزت على ما تناوله الجاحظ من خلال ما كتبه إذ نذكر منها:

الرسائل السياسية، الرسائل الكلامية، العثمانية، الرسائل الأدبية، البيان والتبين، وكتاب الحيوان، أما المراجع فقد استخدمت بعضها، نذكر منها محمد عمارة الإسلام وفلسفة الحكم،

مقدمة

القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، وكذا شرح الأصول الخمسة وغيرها...

وهذه الدراسات كغيرها من الدراسات والأبحاث لقيت فيها مجموعة من الصعوبات كلفتني الجهد كبيرا للتغلب عليها، أذكر منها سعة آراء وأسلوب الجاحظ المتميز بالتكرار في الكثير من نصوصه، كما أن دراسة رسائل الجاحظ دراسة متأنية لاستخلاص ما فيه من أفكار فلسفية تتضمن وقت طويل وصبرا عظيما، تلك هي أهم العوائق التي اعترضتني على معالجة المسلك السياسي عند عمرو بن بحر الجاحظ، غير أنني أمل أن أكون قد دلت هذه الصعوبات ووصلت إلى ما سعيت لتحقيقه وتلك هي غايتي.

مدخل لسيرة الجاحظ

وضبط مفهومي السياسة والإمامة عنده

- سيرة الجاحظ
- تعريف السياسة لدى الجاحظ
- مفهوم الإمامة عند الجاحظ

1/ سيرة الجاحظ:

حياته:

هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، البصري العالم المشهور صاحب التصانيف في كل فن له مقالة¹، اختلف المؤرخون و النقاد في أصل الجاحظ فذهب بعضهم إلى أنه من أصل عربي، وذهب البعض الآخر إلى أنه من العناصر الإفريقية التي تداخلت في العنصر العربي، و الفريقان ينسبانه إلى كنانة أصيلاً أو مولى².

كما اختلفت الروايات الكثيرة حول ولادة الجاحظ، فهناك رواية تجعل مولده سنة 150هـ-763م³، ولد في البصرة و قد توفي أبوه وهو طفل، تعلّم من أحد كتاتيب البصرة وقد شوهد وهو صغير يبيع الخبز و السمك بأحد أنهار البصرة، ولكن نفسه تطلعت إلى حب العلوم⁴.

امتدت حياته سحابة العصر العباسي الأول ومطلع العصر العباسي الثاني، وهذه الحقبة في تاريخ العرب هي أزهى الحقب و أخصبها عطاءً لأنهم استطاعوا أن يقطعوا أشواطاً بعيدة في مضمار الرقي وأن يبنوا حضارة عريقة، وأن ينجبوا نوابغ في العلوم والأدب والفلسفة⁵.

عاصر العديد من الخلفاء فكان ميلاده في خلافة المهدي، وكان صبيّاً في خلافة الهادي وانتهت خلافة الرشيد وهو شاب، وشاهد الصراع بين الأمين والمأمون⁶.

¹ ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ج3، ص 473.

² حنّا الفاخوري: تاريخ الأدب العربي، بيروت لبنان، ط.6، د.ت، ص 559.

³ محمد بن شاكر: عيون التواريخ، تح: نبيلة عبد المنعم داود، دار الرشيد، بغداد العراق، د.ط، د.ت، ج10، ص 63.

⁴ عيسى إبراهيم السعدي: الجاحظ حياته وشخصيته وآرائه وأعماله، الأمواج للطباعة والنشر - عمان الأردن، ط.1، 2015، ص 25.

⁵ الجاحظ: رسائل الجاحظ، لرسائل الكلامية، تقديم علي أبو ملح، دار الهلال، الطبعة الأخيرة، 2002، ص 314.

⁶ أحمد أمين: ضحى الإسلام، القاهرة مصر، د.ط، 1997، ج1، ص 405.

لقب بالجاحظ لبحوث عينيه أي نتوءهما، وكان هذا اللقب لا يعجبه على ما يظهر فيتبرم على من يدعوه به، ويجهد نفسه لكي يقرر في أذهان الناس أن اسمه عمرو وأنه لم يحب أن يُدعى بهذا الاسم، و أن اسم عمرو أرشق الأسماء و أخفها وأظرفها وأسهلها مخرجاً، كان قصير القامة دميم الوجه يضرب المثل ببشاعته، ولكنه كان خفيف الروح حسن العشرة ظريف النكات، يتهافت الناس للاستماع إلى نواذره¹.

انتماءه للاعتزال:

يُعتبر عالم مشهور وإليه تنسب الفرقة المعروفة بالجاحظية² من المعتزلة³، وهو تلميذ أبي إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام⁴ المتكلم المشهور⁵ لم يفترق أبو عثمان عن المعتزلة في مبادئهم الرئيسية المعروفة بالمبادئ الخمسة . التي سيتم الإشارة إليها في الصفحات اللاحقة. لكنه انفرد عنهم واستقل باتجاههم بمجموعة من الآراء والمواقف الخاصة في الله، و النبوة ومسألة الإمامة⁶ والتي تعد جزء رئيسي من هذه الأطروحة.

¹ جميل جبر: الجاحظ ومجتمع عصره في بغداد، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ص7.

² الجاحظية: هم أتباع عمرو بن بحر الجاحظ، وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي لها ترجمة تروق بلا معنى(طاهر بن محمد البغدادي: الفرق بين الفرق، تح: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط، د.ت، ص 154. للاستزادة (أنظر: ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ص 67).

³ المعتزلة: طائفة من طوائف المسلمين ينقسمون إلى اثنتي عشرة طبقة، وسبب تسميتهم المعتزلة أن واصل بن عطاء اختلف مع الحسن البصري عندما سأل رجل في مرتكب الكبيرة فقال الحسن: إن جماعة من المسلمين يعتبرونه مؤمن ويقولون لا يضر مع الإيمان سيئة ولا ينفع مع الكفر حسنة وجماعة آخرون يعتبرونه كافراً فقال واصل: إنما هو بمنزلة بين المنزلتين ليس بكافر ولا بمؤمن واعتزل واصل بعد هذه الواقعة مجلس الحسن، فقال الحسن اعتزلنا واصل واتخذ مجلساً خاصاً به وتبعه في ذلك جماعة منهم الجاحظ- للاستزادة (أنظر: الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، تح: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران إيران، ط.2، ج 1، 1993، ص 36).

⁴ النظام: أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام مولى للزيديين من ولد العبيد قد جرى عليه الرق في أحد آبائه، كان متكلماً، شاعراً، أديباً توفي في منزل حمويه صاحب الطواويس وله من الكتب: كتاب التوحيد، كتاب الوعيد، كتاب الرد على المرجئة وغيرها للاستزادة (أنظر: الفهرست ابن النديم، تح: رضا تجدد، د.ط، د.ت، ص ص 205-206).

⁵ الجاحظ: مجموعة رسائل، (الرسالة الأولى الحاسد والمحسود) القاهرة مصر، ط.1، د.ت، ص 1.

⁶ عزت السيد أحمد: فلسفة الأخلاق عند الجاحظ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، د.ط، 2005، ص 15.

فمذهب الجاحظ في تكريم العقل هو مذهب المعتزلة الذين مجدوا العقل وبالغوا في تمجيده ومن ثم كان تفسيره للقرآن يعتمد على المعقول أكثر مما يعتمد على المنقول وقد نقد القصاص و المحدثين، والمفسرين والفقهاء والعلماء والإخباريين¹. وبحكم موافقته لشيخ الاعتزال النظام، فقد تأثر به فقال مبيئاً فضل المعتزلة ومكانتهم: «لولا مكان المتكلمين لهلكت العوام في جميع الأمم، ولولا مكان المعتزلة، لهلكت العوام في جميع النحل»².

أما الثقافة العربية فيكفي لمعرفة أن تقرأ في بعض تراجمه أنه «العلامة النحوي اللغوي، الإخباري، المتكلم المعتزلي، وأحد رؤوسهم...»³.

كما أن له من الشعر الكثير الذي يدور في كتب التراجم، وهو مطبوع بطوابع المتكلمين والمعتزلة منهم خاصة، إذ نراه يمزجه باصطلاحاتهم نافذاً إلى أغوار المعاني، متصرفاً فيها تصرف الحاذق⁴، و يشرح الجاحظ وجهة نظره في المعتزلة فيقول: «وخير الأقاويل بل أعدلها وأرضاها عند الله أقصدها، ولذلك اخترنا الاعتزال مذهباً وجعلناه نحلة ومفاخر⁵ ومنه نعلم أن أبا عثمان جارى المعتزلة في أشياء فقال مثلهم بنفي صفات الله، وإثبات مذهب القدرية، وقال بخلق القرآن كما خلق الرجل و المرأة⁶، فقد كانت روح الاعتزال تدفع أصحابها أصحابها إلى تناول كل فروع المعرفة، فكان من أثر ذلك على الجاحظ أن اتسعت آفاقه

¹ محمد عبد المنعم خفاجي: أبو عثمان الجاحظ: دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط.1، 1982، ص 160.

² الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام هارون، القاهرة مصر، د.ط، 1938، ج4، ص 206.

³ عبد الحكيم راضي: الأبعاد الكلامية والفلسفية في الفكر البلاغي والنقدي عند الجاحظ، القاهرة مصر، ط.2، 1998، ص21.

⁴ شوقي ضيف: العصر العباسي الأول، دار المعارف، القاهرة مصر، ط.16، 1966، ص431.

⁵ علي أبو ملح: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، دار الطليعة، بيروت لبنان، ط.1، 1980، ص 113.

⁶ بطرس البستاني: أدباء العرب في الأعصر العباسية، القاهرة مصر، د.ط، 2011، ص 214.

العقلية، فتجسدت نزعة الجدل و المناظرة بشكل واضح على كتاباته¹ فهو يشكل النموذج الأمثل والأكمل للباحث الأدبي لكي يدرس ويقتضي آثار الاعتزال في الأدب العربي²».

شيوخه:

أخذ عن علماء عصره، في كل فنه: أخذ اللغة والآداب عن الأصمعي³ و أبي عبيدة وأبي يزيد الأنصاري⁴ والنحو عن الأخفش⁵، والحديث عن الحجاج بن محمد، وأبي يوسف ثم ثم تتقف ثقافة الاعتزال وكان أهم أستاذه في ذلك النظام، وكان الاعتزال يتطلب من رجاله علمًا واسعًا بالديانات الأخرى لأن المعتزلة نصبوا أنفسهم للدعوة إلى الإسلام ورأوا أنه لا يتيسر لهم ذلك على الوجه الأكمل إلا بمعرفة دقيقة بدينهم ودين غيرهم⁶.

وفاته:

كان الجاحظ في أواخر عمره قد أصابه الفالج، فكان يطلي نصفه الأيمن بالصندل والكافور لشدة حرارته، والنصف الأيسر لو قرص بالمقاريض لما أحس به من خذره وشدة برده، وكان يقول في مرضه: اصطلحت على جسدي الأضداد، كانت وفاته في محرم سنة 255هـ بالبصرة بسبب وقوع المجلدات عليه وهو ضعيف وقد نيّف على تسعين سنة رحمه الله⁷.

¹ فالح الربيعي: تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم، دار الثقافة للنشر، د.ط، د.ت، ص 106.

² المرجع نفسه، ص 109.

³ الأصمعي: هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع يقال مات سنة سبع عشرة ومائتين وله من الكتب: كتاب الهمز وكتاب المقصور.... إلخ. للاستزادة: (أنظر: الفهرست لابن النديم، ج1، ص 61).

⁴ أبي يزيد الأنصاري: هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن عستيكة بن حرام وهو صاحب العربية بالبصرة، توفي سنة خمس عشرة ومائتين وله أربع وتسعون سنة. للاستزادة: (أنظر: أبي بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة مصر، ط.2، د.ت، ص ص 65-66).

⁵ الأخفش: المجاشعي: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المولى لبني مجاشع بن دارم من أشهر نحويي البصرة، له من الكتب المصنفة كتاب الأوسط في النحو، وكتاب تفسير معاني القرآن... وغيرها. للاستزادة (أنظر: الفهرست: لابن النديم، ج1، ص 57).

⁶ كامل محمد محمد عويضة: الجاحظ الأديب الفيلسوف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط.1، 1993، ص ص 6-

7.

⁷ الجاحظ: مجموع الرسائل (الرسالة الأولى في الحاسد والمحسود)، ص 3.

آثاره:

- يعتبر الجاحظ الرّعيّل الأوّل من مؤلّفي عصره وكتابه، فقد ألّف في شتى ألوان المعرفة، من أشهر مصنفاته¹:
- "البيان و التّبين"².
 - "البخلاء"³.
 - "الحيوان"⁴.
 - سائر الرسائل كتب فيها مواضيع شتى منها⁵:
 - في الفلسفة والدين: "كرسالته في فضيلة المعتزلة والرّد على النصارى".
 - في السياسة: "كرسالته في مناقب الترك"، "وفخر السودان على البيضان"، "العثمانية"⁶ رسالة في بني أمية.
 - في الأخلاق: "الحاسد والمحسود"، "ثم الكتاب".
 - في العلم والاقتصاد: "كرسالة في الخراج"، "رسالة في الكيمياء... إلخ.
- وله مؤلفات كثيرة طبعت معظمها وبقيت بعضها لم تر النور ولم تنشر حتى الآن⁶، ومن بين الكتب التي لم تنشر نذكر:
- "المسائل والجوابات في المعرفة"⁷.

¹ عيسى إبراهيم السعدي: الجاحظ حياته وشخصيته وآرائه وأعماله، ص 29.

² يورد الجاحظ في كتاب البيان نفسه الذي هو تمجيد للبيان العربي قائمة تحتوي على أسماء النساك والفُصّاص الأوّل، (للاستزادة: أنظر: شارل بلات: الجاحظ في البصرة وبغداد وسمراء، تر: إبراهيم الكيلاني، دار اليقظة العربية، دمشق سوريا، د.ط، 1961، ص 16).

³ يمكننا كتاب البخلاء من النقاط مظاهر الفعالية الاجتماعية في البصرة بسرعة ومشاهدة نشوء برجوازية المال فيها للاستزادة (أنظر: شارل بلات، المرجع نفسه، ص. 61).

⁴ يفيدنا هذا الكتاب بأوسع المعلومات التي أفاد منها المستشرقون أحيانا الزنادقة والدهريين، المرجع نفسه، ص. 61.

⁵ جميل جبر: الجاحظ ومجتمع عصره في بغداد، ص 17.

⁶ جميل جبر: الجاحظ في حياته وأدبه وفكره، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، د.ط، 1974، ص ص 68-70.

⁷ لم يسبق نشر شيء منها. مما سقط من النسخة المطبوعة على هامش الكامل. للاستزادة: (أنظر: الجاحظ: رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، القاهرة مصر، ط.1، ج.1، 1979، ص 11).

- "مقالة الزيدية والرافضة"¹.
 - "كتاب الرد على المشتبهة"².
 - "كتاب المسائل"
 - "كتاب بالحجة في تثبيت النبوة"
 - "كتاب الفرق بين النبي و المتنبى"³.
 - "كتاب بين الحيل والمخاريق"
 - "كتاب بالحقائق الظاهرة والأعلام الباهرة..." وغيرها.
- وله من الكتب حوالي ثلاثمائة وستين مؤلفاً، في شتى ألوان المعرفة⁴.
- يقول "ثابت بن قرّة الصائبي"⁵ في أبو عثمان الجاحظ: «أبو عثمان الجاحظ، خطيب المسلمين وشيخ المتكلمين، و مدرة المتحدثين، إن تكلم حكي (سحبان) في البلاغة، وإن ناظر صارح النظام في الجدل، شيخ الأدب ولسان العرب، كتبه رياض زاهرة ومسائله أفنان مثمرة»⁶.

¹ لم يسبق نشرها إلا في الفصول المختارة على هامش الكامل، وقد أشار إليها الجاحظ في الحيوان، ج1، ص8. للاستزادة: (أنظر رسائل الجاحظ، ص12).

² يذكره الجاحظ في قوله: «كما عبت كتابي الرد على المشتبهة». (الجاحظ: الحيوان تح: عبد السلام هارون، ط.2، ج1، د.ت، ص9).

³ الجاحظ: المصدر نفسه ص 10.

⁴ عيسى إبراهيم السعدي: الجاحظ حياته وشخصيته وآرائه وأعماله، ص 29.

⁵ ثابت بن قرّة الصائبي: ولد ثابت بن قرّة الحرائي سنة 211هـ-827م بتركيا برز بين أقرانه وتميز بعقلية موسوعية في الرياضيات والفلسفة للاستزادة (أنظر: محمد عبد الحميد الحمد: التأثير الآرامي في الفكر العربي، دار الطليعة- دمشق سوريا، ط.1، 1999، ص 113).

⁶ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، د. ط، 2008، ص 132.

2/ مفهوم السياسة لدى الجاحظ:

أ- لغة:

ورد تعريفها في "القاموس المحيط كما يلي: «فلان قد ساسَ وسُيسَ عليه، أي أدبَ وأدب. ويقول: سُنتُ الرعية سياسة، أي أمرتها ونهيتها»¹.

أما في كتاب العين: «السياسة فعلُ السائس الذي يسوس الدواب، أي يقوم عليها ويروضها، والوالي يسوس الرعية وأمرهم»².

وذكرت في مختار الصحاح أنها مأخوذة من الفعل سُوَسَ: «ساس الرعية، يسوسها سياسة، أي يقودها»³.

والسياسة في مجملها تعني حسن التدبير والتوجيه والرياسة والحكم.

ب- اصطلاحاً:

السياسة، politique مصدر ساس، وهي تنظيم أمور الدولة وتدبير شؤونها، وقد تكون أحكامها شرعية أو مدنية، أمّا الشرعية فهي التي تكون أحكامها مستمدة من الدين، وإذا كانت مدنية كانت قسماً من الحكمة العلمية وهي الحكمة السياسية أو علم السياسة⁴.

وتعني كلمة سياسة: فرع من فروع العلم المدني، يبحث في أصول الحكم وتنظيم شؤون الدولة، أوّل من عُنِيَ به من فلاسفة اليونان، أفلاطون في كتابه: "الجمهورية"، وأرسطو في كتابه "السياسة"، وعُنِيَ به من فلاسفة الإسلام الفارابي في كتابه "المدينة الفاضلة" ومن المحدثين هوبز في كتاب "التنين"، ويعتبر أرسطو واضع الأساس للنظريات الحديثة عن الحكم وبخاصة في تمييزه بين مختلف صور الحكومة ونظم الدولة⁵.

¹ الفيروز أبادي: القاموس المحيط، القاهرة مصر، ط.3، 1978، ج2، ص 220.

² الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: مهدي مخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ج7، ص 236.

³ أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، بيروت لبنان، ط.1، 1329هـ، ص 235.

⁴ جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ج1، ص 679.

⁵ إبراهيم مذكور: المعجم الفلسفي، دار الكتب، القاهرة مصر، د.ط، 1983، ص 99.

وقد يطلق لفظ السياسة على الرجل نفسه: أو على سياسته دخله وخرجه أو على سياسته أهله وولده وخدمه أو على سياسة الوالي رعيته، وقد يطلق على كل عمل مبني على تخطيط سابق، كسياسة التنمية الاجتماعية، أو سياسة التعليم وغيرها، و السياسي politique هو المنسوب إلى سياسة تقول هذا أمر سياسي، وهو الأمر المدني المشترك بين المواطنين الخاضعين لقوانين واحدة¹.

ج- مفهوم السياسة عند الجاحظ:

عرّف الجاحظ السياسة بمعنى التدبير، تدبير شؤون الناس و معاشهم وكثيراً ما يستعمل لفظة سياسة مقترنا بلفظة التدبير².

ويقول الجاحظ في إحدى رسائله: «إصابة التدبير توجب بقاء النعمة»³، وورد ذكر السياسة في كتاب بعنوان "الجاحظ"، أنها تعني تدبير أمور الكائنات الحية، والتأديب والإشراف، والهداية، والثواب والعقاب، والحماية وعقد المحالفات، وإبرام المعاهدات، وتناول الحرب والسلام، وكل ما من شأنه أن يقيم الدولة، ويتعهد نُظُمها وديساتيرها بالرعاية و الإنقاذ⁴.

يقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾⁵.

وقال ابن العباس في تفسير هذه الآية: «من كان ليس له من العقل ما يعرف به كيف دبّرت أمور الدنيا، فكذلك هو إذا انتقل إلى الدين، فإنما ينتقل بذلك العقل، فبقدر جهله في الدنيا يكون جهله بالآخرة أكثر لأنّ هذه شاهدة وذلك غيب، فإذا جهل ما شاهد فهو بما غاب عنه أجهل»⁶.

¹ جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1، ص 680.

² الجاحظ: الرسائل السياسية، تق: علي أبو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط. الأخيرة، 2002، ص 5.

³ الجاحظ: مجموع رسائل، تح: محمد طه الحاجري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت لبنان، د.ط، 1983، ص 138.

⁴ علي شلق: الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط.1، 2006، ص 32.

⁵ سورة الإسراء: الآية 72.

⁶ الجاحظ: مجموع رسائل، ص 129.

إن للمعتزلة مبادئ يكادون يشتركون فيها جميعاً ومبادئ خاصة ببعض رؤسائهم، يكاد المؤرخون يُجمعون على أنها خمس أصول: القول بالتوحيد، القول بالعدل، القول بالوعد والوعيد، القول بالمنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر¹ ولذلك يمكن أن نحدد أصول ومبادئ السياسة عند الجاحظ وفق هذه الأصول الخمس للمعتزلة فيما يلي:

1- مبدأ الترغيب والترهيب:

الترغيب يعني أن نُحبب النَّاس في بعض الأمور ونجعلهم يقبلون عليها، والترهيب هو أن نخوفهم من بعض الأمور ونحذرهم منها ونجعلهم ينفرون منها، وورد ذكر الرغبة والرغبة في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾²، فالرغبة هي الأمر المرغوب فيه، والرغبة هي الأمر المنفور منه.

وترجع السياسة عند الجاحظ إلى هذين الأصلين، وإذا دُبرت الأمور عليهما ففي ذلك تتفق السياسة الدنيوية مع السياسة الدينية فكما رغب الله تعالى عباده بالجنة وخوفهم من النار، هكذا ينبغي أن يفعل الحاكم مع رعيته لكسب طاعتهم، عليه أن يدعوهم إلى ما يحبونه ويرغبهم فيه ويوفره لهم كما عليه أن يحذرهم مما يكرهونه وينفذ ما حذر منه³.

وفي رسالة "المعاش و المعاد" التي وجهها الجاحظ إلى القاضي "محمد بن أحمد بن أبي دُوَاد"⁴ يقول: «إذا ترك الناس وطبائعهم انساقوا مع الهوى وابتعدوا عن الفضائل نظراً للأنانية المستولية عليهم، فكان لابد من وازع أو رادع، ومن تربية وتأديب، يقوم على أصلين هما: الترغيب والترهيب وهذان الأصلان يصلحان في الدين والدنيا لأنهما أصل كل تدبير وعليهما مدار كل سياسة»⁵، ويقول أيضاً: «إنما الفرق بين الدين والدنيا واختلاف الدارين

¹ أحمد أمين: ضحى الاسلام، القاهرة مصر، ط.7، 2001، ج3، ص ص 21-22.

² سورة الأنبياء: الآية 90.

³ الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 5.

⁴ أحمد بن أبي دُوَاد: أبو عبد الله أحمد بن أبي دُوَاد فرج بن جرير مالك بن عبد الله بن عباد بن سلام، كان معروفاً بالمروءة والعصية وله من المعتمض في ذلك أخبار ماثورة صعب هياج بن علاء السامي، وكان من أصحاب واصل بن عطاء، فصار إلى الاعتزال للاستزادة (أنظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج1، ص 81).

⁵ الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 9.

من الدنيا و الآخرة فقط، والحكم هاهنا الحكم هناك ولولا ذلك ما قامت مملكة و لا ثبتت دولة ولا استقامت سياسة¹.

فالتريغيب والترهيب أصل كل سياسة عظمت أو صغرت²، وأكد الجاحظ على أن عامة السادة الذين لا يزالون سفهاء كانوا لا يؤثرون الترهيب على التريغيب والخشونة على التليين وهم مع ذلك قد هجوا بأقبح الهجاء³.

فالإنسان في نظر الجاحظ كائن أناني بطبعه يميل إلى حُب الشهوات ومصالح الدنيا، التي من شأنها أن تؤدي إلى الفساد والفوضى في المجتمع ولذلك جعل مبدأ التريغيب والترهيب مبدأ أساسي من مبادئ السياسة عنده.

2- مبدأ العدل:

وهو ضد الجور وما قام في النفوس على أنه مستقيم ويعني الإنصاف وهو الأصل الثالث من أصول السياسة عند الجاحظ، يقول في ذلك مخاطبًا القاضي: «فاجعل العدل والنصفة في الثواب والعقاب حاكمًا بينك وبين إخوانك»⁴، وقد أقام الجاحظ الرغبة والرغبة على حدود العدل والموازنين النصفة وعدلهم تعديلاً متفقاً⁵، أي أن الرغبة و الرغبة لا يستقيمان إلا بوجود العدل وفي هذا يقول الجاحظ: «و اعلم أن الحكم في الآخرة هو الحكم في الدنيا ميزان قسط وحكم عدل»⁶، و يقول الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ

¹الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 9.

²الجاحظ، المصدر السابق، ص 72.

³الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة مصر، ط.2، 1965، ج2، ص ص، 93-94.

⁴الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 75.

⁵المصدر نفسه، ص 94.

⁶الجاحظ: مجموع رسائل الجاحظ، نشرها بولكرواس، محمد طه الحاجري، القاهرة مصر، د.ط، 1943، ص 10.

خَالِدُونَ¹، وضرب الله هذا المثل لأن الناس يعلمون أنه لو وضع في إحدى كفتي الميزان شيء ولم يكن في الأخرى قليلاً و لا كثيراً لم يكن للوزن معنى يُعقل².

ولو حُكم في أموره، وفيما بينه وبين إخوانه ومعامله، لطاب عيشه وخفت مؤونته والمؤونة عليه، والله . سبحانه وتعالى . لم يخلق مذاقاً أحلى من العدل ولا أروح على القلوب من الإنصاف³ وهذا ما ذهب إليه الجاحظ فالعدل يولد الألفة و الاجتماع بين القلوب، والجور يوجب التفرقة والبغض بينها.

وتطبيق العدل في الأمور السياسية، تبعد أي سلوك دني وتضمن العيش الهني، وصلاح السلطة في صلاح حاكمها وصلاح الحاكم في تحليه بالعدل وقد أكد الجاحظ ذلك من خلال قوله: « فاللواتي يعضدنك : تسليط العدل و انقاذ الحكومة - وفي ذلك صلاح الرعية»⁴.

3- مبدأ الوعد والوعيد:

وهو الأصل الرابع من أصول السياسة عند الجاحظ، فالوعد هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل، ويستوي في ذلك أن يكون الوعد مستحقاً أو تفضيلاً، و الوعيد هو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تقويت نفع عنه في المستقبل⁵.

وأشار الجاحظ إلى الوعد و الوعيد التي عول عليها المعتزلة وتمسكوا بها وتقتضي بتطبيق قاعدة العقاب والثواب بحيث يعاقب الله المذنب ويثيب المحسن على إحسانه⁶، ويتصل هذا الأصل بأصل العدل وينبثق منه إذ أنه يقوم على ضرورة مجازات المحسن

¹ سورة المؤمنون: الآية 102-103.

² رسائل الجاحظ: ص 10.

³ الجاحظ: الرسائل الأدبية، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط. الأخيرة، 2002، ص 103.

⁴ الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 91.

⁵ القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان، دار الكتاب العلمية، القاهرة مصر، ط.3، 1996، ص ص 134-135.

⁶ علي أبو ملح: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص 276.

بإحسانه والمسيء بإساءته، ولا يجوز أن يخلف الله وعده أو وعيده وذلك أمر يقتضي به العدل ويقول الجاحظ مشيراً إلى هذا المبدأ بقوله: «وبعد أي رئيس كان خيره محضاً عدم الهيبة ومن لم يعمل بإقامة جزاء السيئة و الحسنه، وقتل في موضع القتل، وأحيا في موضع الإحياء، وعفا في موضع العفو، وعاقب في موضع العقوبة ومنع ساعة المنع، وأعطى ساعة الإعطاء، خالف الرب في تدبيره وظن أن رحمته فوق رحمة ربه»¹.

وقد قالوا: بعض القتل إحياءً للجميع، وبعض العفو إغراء، كما أن بعض المنع إعطاء ولا خير فيمن كان خيره محضاً، وشر منه من كان شره صرفاً، ولكن أخط الوعد بالوعد، والبشر بالعبوس، والإعطاء بالمنع، والحلم بالإيقاع...²

لقد نادى الجاحظ بمبدأ الوعد والوعد، وجعله أصل من أصول السياسة فالرئيس إذا لم يتحلى بإخافة الناس وردعهم بمعاقبتهم إذا أخطئوا، وإثابتهم بمجازاتهم إذا أحسنوا، ساد فعل الشر في البلاد وقل فعل الخير فيها لأن هذا المبدأ يصد الناس عن فعل المنكرات ويجعلهم يقبلون على فعل الخيرات.

مفهوم الإمامة عند الجاحظ:

أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سئل سيف في الإسلام على قاعدة دينية في كل زمان مثل ما سئل على الإمامة في كل زمان³، فلا غرابة إن إذا كثر حولها الكلام وتداولت فيها الأقلام، وأُفرد فيها عشرات بل مئات الكتب⁴، فما مفهوم الإمامة بصفة عامة؟ وعند الجاحظ بصفة خاصة؟

¹ الجاحظ: الحيوان، ج2، ص 87.

² المصدر نفسه، ص 88.

³ أبي الفتح الشهرستاني: الملل والنحل، تعليق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط.2، 1992، ص13.

⁴ الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، تح: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، طهران إيران، ط.2، 1993، ج 3، ص 8.

مفهوم الإمامة:

أ/ من الناحية اللغوية: عرفها الخليل بن أحمد الفراهيدي¹ كما يلي: الإلتزام مصدر الإمامة... إئتم بالإمام إمامة، وفلان أحق بإمامة هذا المسجد: أي بإمامته، وكل من إقْتدى به وقُدِم في الأمور فهو إمامٌ والنبي عليه السلام إمام الأمة، والخليفة إمام الرعية، والقرآن إمام المسلمين والمصحف الذي يوضع في المساجد يُسمى الإمام، والإمام إمام الغلام وهو ما يتعلم كل يوم والإمام الطريق²، يقول الله عزّ وجل: ﴿وَأَنْتُمْ لِبَائِمٍ مُّبِينٍ﴾³

أما في معجم "لسان العرب" فتعني من الناحية اللغوية: الإمامة كل ما إئتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين، والجمع أئمة، والقرآن إمام المسلمين، وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إمام الأئمة، وإمام الجند قائدهم، وإئتم به اقتدى به⁴.

ب/ من الناحية الاصطلاحية:

الإمامة رياسة تامة، وزعامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا متضمنها حفظ البلاد ورعاية الرعية وإقامة الدعوة بالحجة والسيف⁵.

¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي: هو أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد، أول من سمي في الإسلام بأحمد وأصله من الأزد من فراهيد كان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، وهو أول من استخرج العروض كان شاعرًا مقلًا توفي بالبصرة سنة 170هـ وعمره أربعة وسبعون سنة (ابن النديم: الفهرست: تح: رضا تجدد، د.ط، د.ت، ج1، ص 48).

² الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ص 88.

³ سورة الحجر: الآية 79.

⁴ جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الستار، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ج12، ص 24.

⁵ أبي المعالي الجويني: غياث الأمم في التياث الظلم، تح: مصطفى حلمي، فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية مصر، د.ط، 1980، ص 15.

ج/ في المصطلح الديني:

تعرف الإمامة في كتب الأقدمين أنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا¹. ويُفسر الشيخ محمد أبو زهرة² تعريفه للإمامة فيقول: سميت الإمامة خلافة لأن من يتولاها ويكون الحاكم الأعظم للمسلمين يخلف النبي . صلى الله عليه وسلم . في إدارة شؤون المسلمين، وتسمى الإمامة لأن الخليفة كان يُسمى إمامًا، ولأن طاعته واجبة، ولأن الناس يسرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمهم للصلاة³.

تعريف الإمامة عند الجاحظ:

ورد ذكر كلمة الإمامة عند الجاحظ في مجموعة من المعاني من بينها: أنها المنهاج الدال إلى السبيل الصحيح والهادي إلى الطريق المستقيم وهذا من خلال قوله: «فاجعل من هذه الأخلاق إمامًا لك ومثلاً بين عينيك»⁴، كما استعملها في كتاب "البيان والتبيين" بمعنى الحُكم والقُدوة وهذا ما جسده الجاحظ في قوله: «اتخذوا كتاب الله إمامًا، وأرضوا به حكمًا وجعلوه قائدًا»⁵.

كما أطلق الجاحظ كلمة إمام على الذي يؤم المصلين يقول: «وهو الذي يقف أمام المصلين إذا انفصل للإمام في الصلاة فصادف زحامًا ومسجدًا مستورًا بالبوارى»⁶، فالإمامة فالإمامة عند الجاحظ تأخذ منحى ذات دلالات متعددة منها: الطريق الصحيح ومنها القدوة، ومنها إمامة الرجل للصلاة، والمنهاج الدال إلى سبيل الحق، و الجاحظ شأنه شأن بقية

¹ مرتضى المطهري: الإمامة، تر: جواد علي كسار، دار الحوراء، د.ط، د.ت، ص 11.

² أبو زهرة: محمد بن أحمد أبو زهرة أكبر علماء الشريعة في عصره عين أستاذًا محاضرًا للدراسات العليا في الجامعة 1935م وعضو للمجلس الأعلى للبحوث العلمية، أصدر من تأليفه أكثر من 40 كتابًا منها: أصول الفقه في الشريعة الإسلامية وغيرها، كانت وفاته بالقاهرة. للاستزادة: (أنظر: خير الدين الزركلي، الأعلام دار العلم للملايين، بيروت لبنان، د.ط، 1980، ج6، ص ص 24-25).

³ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 19.

⁴ الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 86.

⁵ الجاحظ: البيان والتبيين، تح: درويش جودي، بيروت لبنان، د.ط، 2003، ج1، ص 183.

⁶ المصدر نفسه، ج1، ص 205.

المعتزلة الذين عالجوا مسألة للإمامة وجعلوا منها محورًا لقراءاتهم وهذا ما سنراه في الفصول الأخرى.

الفصل الأول

نظرية الإمامة عند الجاحظ

1/ وجوب الإمامة لدى الجاحظ:

لا نغالي إذا قلنا أن موضوع أصول الحكم وفلسفته، ونظرية الإمامة قد كان ولا يزال أخطر قضايا الفكر الإسلامي، بل وأشد هذه القضايا تعقيداً، خاصة عندما توضع في الممارسة والتطبيق¹، ولعلّ هذه التعقيدات بين الفرق الإسلامية راجعة إلى مشكلة وجوب الإمامة، يقول عبد الله الدميجي: « اتفق السواد الأعظم من المسلمين على وجوب نصب الإمامة، ولم يشذ بذلك عن هذا الإجماع، إلاّ النجدات من الخوارج، و"الفوطي"² و"الأصم"³ من المعتزلة»⁴.

والملاحظ لهذا الكلام يرى أن هناك اختلاف حول مسألة وجوب الإمامة بين مختلف طوائف المعتزلة في حدّ ذاتها، فهل الإمامة تجب في نظر الجاحظ كونه أحد شيوخ المعتزلة؟ أو بعبارة أخرى ما رأي الجاحظ في مسألة وجوب الإمامة؟ لقد أورد الماوردي في مقدمة كتابه: أن الإمامة أصلاً عليه استقرت قواعد الملة وانتظمت به مصالح الأمة، حتى استتب بها الأمور العامة، وصدرت عنها الولايات الخاصة⁵.

وهذا المنطلق الذي انطلق منه بقية المعتزلة عدا "الأصم" و"الفوطي" إلى القول بوجوب الإمامة لأن الإنسان اجتماعي بطبعه، وأنه لا يمكن للفرد أن يعيش بمعزل عن العشيرة و الطائفة و الجماعة، ولما كانت لهذا الفرد الذي هو لبنة المجتمع الأولي مصالحه الخاصة ونزواته وغرائزه التي ستلقى التعارض و المعاندة و المناقضة من الآخرين لمنافاتهم

¹ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص 16.

² الفوطي: هو هشام بن عمرو الفوطي، عمّ عليه المعتزلة وانحرفوا عنه، كان من أهل البصرة وسافر إلى عدة بلدان من البحر، كان داعية إلى الاعتزال، له من الكتب: كتاب إلى أهل البصرة، كتاب الردّ على الأصم في نفي الحركات... وغيرها، للاستزادة (أنظر: ابن نديم، الفهرست ج1، ص 214).

³ الأصم: كان من المعتزلة المعدومين، وفيه ميل على أمير المؤمنين على عليه السلام، وبذلك كان يُعاب فأخرجته المعتزلة من جملة المخلصين، توفي في سنة مائتين للهجرة وقيل سنة إحدى، وله من الكتب: كتاب التفسير، كتاب الإمامة، كتاب التوحيد.... وغيرها، للاستزادة (أنظر: ابن النديم: الفهرست، ص 214).

⁴ عبد الله الدميجي: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض السعودية، د. ط، د.ت، ص 45.

⁵ أبي الحسن الماوردي: الأحكام السلطانية، تح: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة مصر، د. ط، 2006، ص 3.

لغرائزهم ونزواتهم ومصالحهم الخاصة لذلك فإن صلاح الهيئة الاجتماعية و الحفاظ على هذه الشركة المدنية يستوجبان وجود الحكام الذين يحفظون التوازن بين الفرد و المجموع و يوفقون بين صوالحهما¹.

وأكثر المعتزلة كأكثر الفرق الاسلامية - بما في ذلك الجاحظ- ترى أنه لا بد للمسلمين من إمام يُنفذُ أحكامهم، و يقيم حدودهم، و يحفظ بيضتهم، و يحرس حوزتهم، و يعي جيوشهم و يقسم غنائم صدقاتهم، و ينصف المظلوم، و ينتصف من الظالم، و ينصب القضاة و الولاة من كل ناحية و يبعث القراء و الدعاة إلى كل طرف².

أما "النجادات" من الخوارج، و "الفوطي" و "الأصم" من المعتزلة فإنهم خالفوا الرأي لأنهم يرون أنه إذا ساد العدل بين الناس فلا داعي لوجود الإمامة، و يقول الأصم مؤكداً ذلك: « لو تكاف الناس عن التظالم لاستغنوا عن الإمام »³، فالأصم و "الفوطي" طبقوا فكرة العدل كونه أصل من أصول المعتزلة التي رأيناها في الصفحات السابقة، وبالتالي فهم يرون أنه لا يجب إقامة الإمام وإنما يجب القيام به هو تطبيق العدل باعتباره قاعدة لتحقيق المساواة بين الناس ومنه القضاء على الجور و الظلم في الدولة.

فهؤلاء الثلاثي -"النجادات" من الخوارج و "الفوطي" و "الأصم" من المعتزلة- يؤيدون الفكرة القائلة بأنه: « لا يلزم الناس فرض إمام، و إنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم »⁴، ولا غرُّ أن هذه الرؤية مثالية بعض الشيء إذ هي تنطلق من فكرة أن المجتمع العادل لا يحتاج إلى سلطة تسوسه لأن الناس لو أقلعوا عن المظالم و تعاونوا على الخير لاستغنوا عن الدولة، فلا حاجة لهم بعد ذلك إلى سلطة مركزية تحكم بينهم و تفصل في نزاعاتهم⁵.

¹ محمد عمارة: الإسلام و فلسفة الحكم، ص 234.

² أحمد أمين: ضحى الإسلام، القاهرة مصر، ط.7، د.ت، ج.3، ص 76.

³ أبي الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، الدار النموذجية، صيدا بيروت، د.ط، 1990، ج.2، ص 149.

⁴ محمد علي ابن حزم الظاهري: الفصل في الملل و الأهواء و النحل، ط.1، د.ت، ج.4، ص 87.

⁵ وسام اللحام: الخلافة بحث في مؤسسة الإمامة لدى السنة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، 1971، ص 18.

فالجاحظ لا يخرج عن نطاق ما تطرقتُ إليه من آراء بقية المعتزلة عدا "الفوطي" و"الأصم" فهو يؤكد على حاجة الناس إلى تنصيب إمام يؤم شؤونهم ويحقق مصالحهم، يقول الجاحظ مؤكداً ذلك في إحدى رسائله: « على الأئمة أن يحوطوها - أي عامة الناس - بالحراسة لها و الزيادة عنها وبرد قوبها على ضعيفها و جاهلها عن عالمها وظالمها عن مظلومها و سفهها عن حليمها، فلولا السائس، ضاع المسوس ولولا قوة الراعي لهلكت الرعية»¹.

فالإنسان باعتباره كائن أناني، يسعى إلى تحقيق شهواته و الإقبال على تلبية مصالحه الشخصية، و ترك الإنسان منغمس في إرضاء نفسه و اشباع أنانيته التي لا تعرف القناعة أمر غير مرغوب فيه، لأن ذلك يقضي على الحياة الإنسانية ويحولها إلى حياة همجية غابية يسود فيها البقاء للأقوى وبالتالي، وحب على الناس تنصيب من يؤم شؤونهم ويحفظ حياتهم و يعطي لكل ذي حق حقه، و قد استند الجاحظ إلى ذلك بقوله: « لو لم يقم الله للناس الوزعة من السلطان و الحماية من الملوك و أهل الحياطة عليهم من الأئمة لعادوا نشرًا لا نظام لهم و مستكلبين لا زاجر لهم و لكان من كل عرّ برّ و من قدر قهر، لما زال الشرّ راكداً و الهرج ظاهرًا حتى يكون التغابن و البوار، وحتى تنطمس منهم الآثار و لكانت الأنعام طعامًا للسباع و كانت عاجزة عن حماية أنفسها جاهلة بكثير من مصالح شأنها»².

ولقد وجه الجاحظ كلامه المؤيد لوجوب الإمامة إلى المعارضين الذين يزعمون عدم وجوبها "كالنجدات" من الخوارج، وما عارض وجوبها من جمهور المعتزلة "كالأصم" و "الفوطي" وجاء ذلك في محور حديثه في إحدى رسائله: « لقد كتبت لك كتابي الذي رددت فيه على من صغر قدر الإمامة و زعم أنها غير واجبة»³، فالجاحظ وجه نقد لاذع للأنصار

¹ الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 99.

² المصدر نفسه، ص 99.

³ الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 234.

القائلين أن الإمامة لا تجب مصرحاً فيها أن الإمامة ركيزة أساسية ينبغي على المجتمع التمسك بها لما لها من مصالح للعباد.

و يستند الجاحظ في قوله بوجوب الإمام إلى ذكر الله الحكيم في قوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم »¹.

فإنه عز وجل لما خص الحكام بكرامته و أكرمهم بسلطانه، مكن لهم في البلاد و خولهم أمر السيادة أوجب على علمائهم تعظيمهم و توقيرهم و أوجب عليهم الخشوع و الخضوع²، وروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: أن أولي الأمر هم الأمراء و يجب الاستدلال من هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى أوجب على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم وهم الأئمة، و الأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولي الأمر لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده فدلّ على أن إيجاد إمام للمسلمين واجب عليهم³.

و يؤكد الجاحظ مدى أهمية وجود الإمامة استناداً من السلف السابق إلى زماننا هذا قائلاً: «فعلى الأئمة أن تحوط هذه الأمة كما أحاط السلف أولها و أن يعملوا بظاهر الحيطة»⁴.

كما أن الناس لو لم يكن لهم إمام يقضي مصالحهم ويدير شؤونهم، ساد الظلم عندهم، و اشتد الخصام بينهم وذهبت أخلاقهم وهذا ما نص عليه الجاحظ في إحدى رسائله بقوله: « إن الناس يتظالمون فيما بينهم بالشره و الحرص المركب في أخلاقهم فلذلك احتاجوا إلى الحكم»⁵.

¹ سورة النساء: الآية 59.

² الجاحظ: التاج في أخلاق الملوك، تح: أحمد زكي رشأ، د.ط، د.ت، ص 73.

³ عبد الله الدميجي: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض السعودية، د.ط، د.ت، ص 47.

⁴ الجاحظ: رسائل الجاحظ، اختيار عبيد الله بن حسان، القاهرة مصر، ط.1، 1979، ج.3، ص 230.

⁵ الجاحظ: رسائل الجاحظ، ج.1، ص 121.

و إن لم يكن العبد على ما وصفنا من الاستطاعة والقدرة و الحال التي هي أدعى إلى المصلحة ما كان متروكاً على طباعه ودواعي شهواته دون تعديل طبعه و تسوية تركيبه ولذلك أسباب نحن ذكروها و جاعلوها حُجة في اقامة إمامة و أن عليها مدار المصلحة للبشر¹.

فالإمامة عند الجاحظ طبيعة جُبلت في الإنسان، فهي فِطرة فطر الله تعالى بها عباده موجودة حتى عند الحيوانات كالمملكة التي تقود النحل، الذئب التي تمشي وراء من يقودها منهم... وغيرها، فلقائد لا يأتي هكذا وإنما أتى لتنظيم قطيعه وتسييره وفق ترتيب محكم خالي من الفوضى.

وقد نص الجاحظ على أن الإمامة فطرة في الإنسان وحتى الحيوان من خلال ما جاء في قوله: « إن صلاح عامة البهائم في أن يجعل لكل منها فحلاً يوردها الماء و يصدرها، وتتبعه إلى الكلاً كالفحل في الإبل و الملكة في النحل فجعل منها رؤوساً متبوعة و أذناباً تابعة»².

ولم يقتصر هذا الاعتقاد على الفقهاء وعلماء الكلام، بل شمل أيضاً الفلاسفة الذين راحوا يتقصون نشأة الدول و المجتمعات، وها هو الفارابي أحد رواد الفلسفة السياسية للمسلمين، يؤكد على أن كل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج، في قوامه، و في أن يبلغ أفضل كمالته إلى أشياء كثيرة، لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم لهم كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه³.

ومجمل كلام أبو عثمان في وجوب الإمامة استهله بأحداث السابقين من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: « إذا كان قول المهاجرين و الأنصار و الذين جرى بينهم التنافس و المشاحنة على ما وصفنا في يوم السقيفة، ثم صنيع أبي بكر وقوله لطلحة

¹ الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 194.

² الجاحظ: رسائل الجاحظ، ج3، ص 230.

³ أبو نصر الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة وضماداتها، تح: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط.1، 1995، ص 112.

في عمر، وصنيع عمر في وضع الشورى و توعده لهم بالقتل، إن هم لم يقيموا رجلاً قبل انقضاء المدة و نجوم الفتنة، ثم صنيع عثمان و قوله: وصبره حتى قتل دونها ولم يخلعها، و أقوال طلحة والزبير و عائشة و علي رضي الله تعالى عنهم، لست بحجة على ما قلنا، فليس في الأرض دلالة ولا حجة، وفي هذا الباب الذي وصفنا من حالاتهم وبيّنا دليل على أنهم كانوا يرون أنّ إقامة الإمام فريضة واجبة، وأنّ الشركة عنها منفية، وأنّ الإمامة تجمع صلاح الدين و إثبات خير الآخرة و الأولى»¹.

ويتضح من موقف الجاحظ حول وجوب الإمامة أنها ترجع إلى طبائع البشر، وشهواتهم فحب ملذات الدنيا تدفعهم إلى القيام بمهالك لا مخرج منها، والتخبط في حيز المهالك أمر يتنافى مع الطبيعة البشرية، التي ميزها الله سبحانه وتعالى على سائر المخلوقات، وبالتالي وجب اتخاذ الحاجة إلى من يقوم بالردع والتهديب والإصلاح العادل، ولهذا اجتنبى الله سبحانه وتعالى الأنبياء، وكذا خلفائهم من الأئمة والحكام، وهذا ما أكده الجاحظ في ضرورة وجوب الإمامة.

2- طرق وجوب الإمامة:

من بين الموارد التي اختلف فيها الشيعة²، و السنة حول الإمامة و الطريق إليها ووجوبها، هو البحث عما إذا كانت الإمامة واجبة بحكم العقل من دون الرجوع إلى الشرع، أم أنها تجب بحكم الشرع و النقل، و أن العقل لا مسرح له في هذا المجال أصلاً؟³، بمعنى أن صفوف المسلمين انفصلوا حول مسألة وجوب الإمامة، بين قائل أن العقل طريق وجوبها وبين من يقول بالسمع.

¹ الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 197.

² الشيعة: هم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وسلم معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته. للاستزادة (أنظر: سعيد عبد الله القمي، تق: جواد مشكور، دار المعلمين، طهران إيران، د.ط، د.ت، ص 15).

³ محمد حسن قردانقراملكي: أجوبة الشبهات الكلامية الإمامية، تر: حسن علي حسن مطر الهاشمي، دار الكفيل للطباعة والنشر، ط.1، 2012، ص - ص 22-23.

تلك هي المسألة الرئيسية في الخلاف حول الإمامة، و الإمامة هي قضية الخلاف الرئيسية بين المسلمين... فالخلاف حول النص و الاختيار هو خلاف المسلمين الجوهري، لأنه هو الذي فرق صف المسلمين إلى شيعة و غير شيعة، وهو الانقسام الأعظم في صفوف الإسلام و المسلمين¹.

واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل أم بالشرع؟ فقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طبائع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم في التنازع و التخاصم، ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين، و همجاً مضاعين²، فالعقل بالنسبة لهم هو الذي يصد التظالم و التنازع عن طريق إقامة إمام يقيم العدل و الإنصاف في البلاد ويبعد الجور على الناس، كما نص القاضي عبد الجبار على أن الناس في ذلك اختلفوا على وجوه ثلاثة:

فمنهم من لم يوجبها أصلاً وهو الأقل، ومنهم من أوجبها عقلاً، ومنهم من أوجبها سمعاً³، كون الشريعة مبينة على ما يعلمه الله تعالى من مصالحنا التي لا عهد لنا فيها ولا عادة ولا تجربة فالله تعالى حرم شيئاً و أباح شيئاً مثله و ما هو من جنسه، و أباح شيئاً وحظر مثله و ما صفاته كصفاته⁴، أي أن الشريعة هي التي تحقق مصالح العباد لأنها أمر إلهي و الله سبحانه وتعالى ينص على كل ما فيه منافع للعباد.

فالخلاف واضح بين صفوف المسلمين بين الوجوب السمعي والعقلي للإمامة ويمكن استعراض رأي كل طرف ومؤيديه وما هو رأي الجاحظ في وجوب الإمامة هل هو عقلي؟ أم سمعي؟ أم هو عقلي سمعي؟

¹ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص 251.

² أبو الحسن الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 15.

³ القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ص 20.

⁴ جعفر الطوسي: تلخيص الشافي: تق: حسين بحر العلوم، طهران إيران، ط.1، د.ت، ج1، ص 119.

مؤيدي الوجوب العقلي للإمامة:

يرى مؤيدي هذا الفريق وهم المعتزلة البغداديون و الجاحظ و أبو حسين البصري من معتزلة البصرة أن طريق وجوب الإمامة هو العقل¹، و فحوى أدلتهم أن الحياة في مجتمع منظم تحت رئاسة سلطة حاكمة ضروري لاستحالة وجودهم منفردين، ولما كان من ضرورة الاجتماع التنازع لازدحام الأغراض و تشابكها وتباينها، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود الحاكم الوازع، وهذا لا يحتاج إلى دليل يقرره لأنه مما تسلم به العقول فكان طبيعياً أن يكون طريق وجوب الإمامة بناء على ذلك هو العقل لا الشرع².

فالعقل يدل على وجوب الرياسة، وهو قول الإمامية أيضاً إلا أن الوجه الذي يوجب منه معتزلة البصرة الرياسة على المكلفين، من حيث كان في الرياسة مصالح دنيوية ودفع مضار دنيوية، والإمامية يوجبون الرياسة على الله تعالى، من حيث كان في الرياسة لُطف³، وبعد للمكلفين عن مواجهة القبائح العقلية⁴.

فالإمامية ومعتزلة البصرة: «الجاحظ وأبو الحسين البصري والبغداديون»، أخذوا منحى واحد في طريق وجوب الإمامة عقلاً إلى أنهم اختلفوا على من يكون هذا الوجوب فاتخذت الإمامية الوجوب على الله تعالى -تعالى الله عما يقولون- وذلك بإقرارهم لقاعدة اللطف، في حين أوجبها معتزلة البصرة على الناس لأنه واجب على المكلفين أي الناس اختيار إمام يؤمهم.

والذي يدل على كون الإمامة لطف عند الإمامية: ما علمناه يجريان العادة: من أن الناس متى كان لهم رئيس منبسط اليد، قاهر عادل، يردع المعاندين ويقمع المتغلبين،

¹ نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، دار المعارف، القاهرة مصر، د.ط، د.ت، ص 128.

² ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج2، ص 308.

³ اللطف: هو ما دعي إلى فعل الطاعة، وينقسم إلى: ما يختار المكلف عنده فعل الطاعة ولولاه لم يختره، وإلى ما يكون أقرب إلى اختيارها وكل القسمين يشمل كونه داعياً. للاستزادة (أنظر: الشريف المرتضى: الذخيرة في علم الكلام، تح: السيد أحمد الحسيني، ط.3، 1431هـ، ص 186).

⁴ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج2، ص 308.

وينصف للمظلومين من الظالمين اتسقت¹ الأمور، وسكنت الفتوكان الناس مع وجوده إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد ومتى خلو من الرئيس تكدرت معائشهم وتغلب القوي على الضعيف وكانوا إلى الفساد أقرب ومن الصلاح أبعد وهذا أمر لازم لكمال العقل².

أما معتزلة البصرة -الفريق الذي قال بوجوبها عقلاً- القائلون بوجوبها عقلاً فهذا الفريق من المعتزلة يوجب الإمامة بالعقل لئبتعد بها عن السمع و المأثورات الدينية، وليجعلها مبحثاً ومنصباً دنيوياً خالصاً بينما الشيعة يجعلون العقل طريق وجوبها لتكون قضية دينية، بل أصل أصول الدين، ويبتعدوا بها عن أمور الدنيا بالكلية³.

فمعرض كلام معتزلة البصرة أنهم يرون، أن الإمامة فرع ومنصب دنيوياً فهي ليست من أصول الدين، بل من فروعه.

و المعتزلة يرفضون أن يكون الإمام لطفاً إلهياً، كما ترى الشيعة، ويميل أكثرهم إلى أن نصب الإمام، إنما تراد به «المصلحة الدنيوية»، ولذلك فهم لا يشترطون فيه العصمة كما هو حال الأنبياء الذين تبتغي منهم «المصلحة الدينية» و البلاغ الديني عن الله سبحانه وتعالى⁴.

ففطرة العقل هي من توجب على الناس اتخاذ أمير عليهم، يتولى تنظيم شؤون اجتماعهم، فانعدام الانقياد إلى شخص يكون وازعاً، يؤدي إلى فساد اجتماع بين الناس فيقع الظلم والعدوان بينهم إذن فوجوب الإمامة اقتضتها الضرورة العقلية، فالحكم الديني بوجوب الخلافة نابع من العقل وليس النقل⁵.

¹ اتسقت: اتسق الأمر: انتظم واستوى.

² جعفر الطوسي: تلخيص الشافي، ج1، ص 70.

³ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص 244.

⁴ المرجع نفسه: ص 245.

⁵ عبدلي محمد: إشكالية الخلافة في كتاب الإسلام وأصول الحكم "علي عبد الرزاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فلسفة إسلامية، إشراف الدكتور حفيان محمد، قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016-2017، ص 18.

فالإمامة هنا قاعدة لحفظ البشر من المهالك وتهذيبهم وردعهم بما يراه العقل مناسباً لحياة الناس، بما في ذلك انصاف البشر واقامة العدل والمساواة وهذا لا يتحقق إلا في ظل العقل.

مؤيدي الوجوب السمعي للإمامة:

يرى أنصار هذا الموقف أن طريق وجوب الإمامة واجب سمعاً فالجبائيان، وأصحاب الحديث و الأشعرية، قالوا بالوجوب السمعي للإمامة لا بالوجوب العقلي¹، وورد في كتاب الصواعق المحرقة: الوجوب عندنا معشر أهل السنة و الجماعة وعند أكثر المعتزلة بالسمع أي من جهة التواتر² و الإجماع المذكور³، و الدليل ساطع على وجوب الإمامة سمعاً باتفاق الأمة بأسرها من الصدر الأول إلى زمننا لأن الأرض لا يجوز أن تخلوا عن إمام قائم بالأمر⁴.

فأغلبية هؤلاء استندوا إلى الدليل الشرعي واستبعدوا الدليل العقلي أي أن أحكام الله هي التي فرضت إقامة الإمام بالإضافة إلى ما سلف من الصحابة والسابقين وهذا عن طريق الاجماع.

ومن أدلة وجوب الإمامة عندهم من ناحية الشرع دفع أضرار الفوضى لأن في عدم اتخاذ إمام معين من الأضرار و الفوضى ما لا يعلمه، إلا الله ودفع الضرر و حماية

¹ عبد الحسين خسروينا: الكلام الإسلامي المعاصر، تر: محمد حسين الواسطي، أسعد الكعبي، دار الكفيل للطباعة والنشر، ط.1، 2016، ج.3، ص 39.

² التواتر: اخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب بحيث يحصل من أخبارهم العلم بالمخبر به وسكون النفس إليه كعلمنا بالحوادث التاريخية، السابقة بواسطة تواتر إخبار المؤرخين بها محل نزول القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، للاستزادة (أنظر: هامش كتاب جعفر الطوسي: تلخيص الشافي، ص 113).

³ ابن العباس الهيثمي: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تح: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، دار الوطن، الرياض السعودية، ط.1، د.ت، ج1، ص 25.

⁴ عبد الكريم الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، تحرير ألفريد جيوم، القاهرة مصر، ط.1، 2009، ص 475.

الضروريات الخمس: الدين، النفس، العرض، المال، و العقل، واجب شرعاً ومن مقاصد الشريعة حفظها¹.

فقد استدل هؤلاء بقول الله تعالى في التنزيل الحكيم: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾².

وهذا الأمر من الله تعالى لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بأن يحكم بين المسلمين بما أنزل الله أي بشرعه³، فالله سبحانه وتعالى شرع وجود الإمام و لولا وجود الإمام شرعاً لما خلق الأنبياء و الرسل وميزهم عن سائر الناس بصفات خاصة وجعل فيهم قدرة لهداية الناس وهذا ما يؤكد الوجوب الشرعي للإمامة.

فنظام الدنيا شرط لنظام الدين، و السلطان ضروري في نظام الدنيا، و نظام الدين ضروري في الفوز بسعادة الآخرة، وهو مقصود الأنبياء قطعاً فكان وجوب نصب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى تركه⁴.

وذهب "القاضي عبد الجبار" إلى مناصرة هذا المذهب بقوة مؤكداً على الحكم الشرعي للإمامة من خلال ما ورد في كلامه: أنه لو كان الأصل في الإمامة إنما هو العقل و الاختيار لكان لابد أن يكون إليه طريق و الطريق إليه إما العقل أو الشرع مما لا يجوز أن يكون طريق إليه لأن الإمامة حكم شرعي فيجب أن يكون الطريق إليه أيضاً شرعي وإذا كان الطريق إليه الشرع، فإما أن يكون الكتاب أو السنة أو الاجماع وشيء من ذلك غير ثابت هناك⁵.

¹ عبد الله الدميجي: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، ص 60.

² سورة المائدة: الآية 49.

³ عبد الله الدميجي: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، ص 48.

⁴ أبي أحمد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، تح: إنياف رمضان، دار قتيبة، دمشق سوريا، ط.1، 2003، ص 170.

⁵ القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 755.

ففي الكتاب الحكيم والسنة النبوية نجد أن الشريعة تفرض وجوب الإمام لما فيها من صلاح العباد، وهداية الناس إلى ما يحبه الله ويرضاه وصلاح الفرد يترتب عليه صلاح الجماعة وبالتالي فطريق الإمام هو الشرع بنص من الله والرسول والصحابة التابعين. فمن الكتاب: نجد أن الله سبحانه وتعالى أورد في كتابه الحكيم إقامة الحدود في قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾¹، وقوله أيضًا ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾²، وقد ثبت أن ذلك من واجبات الإمام دون سائر الناس فلا بد من إمام يقوم به فإذا لم يمكن كون الإمام إلا بإقامة الله تعالى ورسوله، أو بإقامتنا بعد معرفة الصفة فلا بد من حصوله ببعض هذه الوجوه، فإذا فقد النص، فليس إلا وجوب اقامتنا، على ما نذهب إليه ونبنيه من بعد³.

فإقامة الحدود هي فرض على الإمام تطبيقها فهي نص من الله تعالى شرعه على عباده لتنفيذ العقوبات للمسيئين بردعهم وتهذيبهم حتى لا تعم الفوضى فالإمام يركز في تنفيذ الأحكام إلى ركيزة أساسية قاعدتها الشرع ومخالفة الشرع طريق مؤدي إلى التيه والظلال.

ويقول "القاضي عبد الجبار" في شرحه للأصول الخمسة مثنى الوجوب الشرعي للإمامة في إقامة الحدود: «اعلم أن الإمام إنما يحتاج إليه لتنفيذ هذه الأحكام الشرعية، نحو إقامة حدّ و حفظ بيضة البلد -الإسلام- وسد الثغور و تجييش الجيوش و الغزو و تعديل الشهود وما يجري هذا المجرى»⁴.

فالإمام الشرعي يهدي بأمر الله ويسوس ويوجه ويقود وفق التعاليم الإلهية العالم بها علمًا قائمًا على الحزم واليقين

¹ سورة المائدة: الآية 38.

² سورة النور: الآية 2.

³ القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ص 31.

⁴ القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 750.

و الدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾¹، وقوله أيضاً: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾².

أما من الإجماع فقد سبق وأن أشرنا إلى أحداث السقيفة في الصفحات السابقة . فقد أجمع الصحابة والتابعين على اقامة الإمام عند وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو المصدر الرئيسي في الفكر الإسلامي الذي يدل على أن طريق وجوب الإمامة شرعي. فقد استدل المعتزلة على وجوب الإمام بالإجماع كونه مصدر هام من مصادر المشروعية في الفقه الإسلامي، حتى أنهم في مجال الاستدلال على وجوب السلطة يقدمون هذا الدليل على غيره من الأدلة وذلك للدلالة المباشرة على وجوب الخلافة و نصب الإمام³. فإجماع المسلمين في الصدر الأول، بعد وفاة النبي . صلى الله عليه وسلم . على خلو الوقت من الإمام حتى قال أبو بكر في خطبته المشهورة حين وفاته . صلى الله عليه وسلم . ألا إن محمداً قد مات، ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به فبادر الكل إلى قبوله و تركوا أهم شيء هو دفن . الرسول صلى الله عليه وسلم . ولم يزل الناس على ذلك في كل عصر إلى زماننا هذا⁴.

ومنه إجماع الصحابة . رضوان الله تعالى . عليهم دليل واضح على وجوب الإمامة عن طريق الشرع فالإمامة لا تخلو من أي عصر كان انطلاقاً من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غاية يومنا هذا ولا يوجد هناك أي شعب يخلوا من وجود الإمام وهذا ما يدل على شرعية وجود الإمام.

¹ سورة السجدة: الآية 24.

² سورة الأنبياء: الآية 73.

³ نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، دار المعارف، القاهرة مصر، د.ط، 1996، ص ص 123، 124.

⁴ علي عبد الرزاق: الإسلام وأصول الحكم، تق: عماري علي حسن، دار الكتاب المصري، القاهرة مصر، د.ط، 2012، ص 33.

مؤيدي الوجوب العقلي والشرعي للإمامة:

يذهب بعض جمهور المعتزلة إلى القول بإقرار وجوب الإمامة سمعاً و عقلاً وهؤلاء هم "الجاحظ" و "أبو القاسم الكعبي" و "أبو الحسين الخياط" فقد قالوا إن الإمامة وجبت بالعقل و الشرع معاً فلا تفاوت بين المصدرين ولا تفريق بينهما في الزمن و المرتبة¹، أي أنه لا تفاوت بين العقل والشرع ولا أحد يسبق الآخر في وجوب الإمامة.

فما يذهب إليه الجاحظ أن الطريق إلى الإمامة إنما هو كثرة الأعمال، و إلى قريب من هذا ذهب عباد في طريق النبوة، فقد قال إن طريقها الجزاء على الأعمال².

وكما سبق الإشارة إلى أن الإمامة تجب عقلاً لما في طباع العقلاء من التسليم لرئيس يمنعهم من التظالم و التنازع أن دفع المضرة واجب بحكم العقل قطعاً، استدلت أهل السنة بهذا الدليل على وجوب الإمامة شرعاً، لأن وجوب دفع الضرر ثابت بالشرع³، وهذا استناداً إلى قوله تعالى: «وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»⁴.

إضافة إلى ذلك قدم لنا الجاحظ في "الرسائل الكلامية" بعض الأدلة على الوجوب العقلي للإمامة قال في بيان إحداها:

«لما أن كان لا بد للعباد أن يكونوا مأمورين منهيين بين عدو عاص و مطيع ولي، علمنا أن الناس لا يستطيعون مدافعة طبائعهم و مخالفة أهواءهم إلا بالزجر الشديد و التوعد بالعقاب الأليم... و إذا كانت عقول الناس لاتبلغ جميع مصالحهم في دنياهم فهم عن مصالح دينهم أعجز، إذا كان علم الدين مستنبطاً من علم الدنيا وإذا كان العلم مباشرة، أو سبباً بالمباشرة

¹ محمد ضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، دار التراث، القاهرة مصر، ط.7، دت، ص ص 131، 132.

² القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 754.

³ عبد الله الدميجي: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، ص 65.

⁴ سورة البقرة: الآية. 195

وعلم الدين غامض لا يتخلص إلى معرفته إلا بالطبيعة الفائقة و العناية الشديدة مع تلقين الأئمة»¹.

ويعد الجاحظ ممن أوجبوا طريق الإمامة عقلاً على الناس لا على الله، و لهذا ثمن قوله بأن الناس بحاجة إلى قوة تخيف الناس تتمثل في الإمام الذي يعاقب ويتوعد وينتقم ويحبس وينفي، وفي ذلك يخالف الشيعة الذين يقولون إن الإمامة لا تبني على الإكراه و التهيب بل على الهداية و الإرشاد².

ويتضح لنا من أن "أبو عثمان الجاحظ" استند إلى الوجوب العقلي والسمعي معاً للإمامة، لأن العقل هو بمثابة مصدر لكف الأذى ودفع الضرر، لما يخدم مصالح العباد لما فيه من سداد الرأي وحسن تدبير أمور البشر من جهة، ومن جهة أخرى استند إلى الشرع أو السمع الذي هو أمر من الله سبحانه وتعالى لعباده باعتباره يصد الكثير من الأمور الإنسانية التي لا تخلوا من حُبِّ ملذات الدنيا وشهواتها كوضع الحدود مثلاً ووضع الفرائض وغيرها من الأمور التي أوصى بها الشرع.

ويمكن الوقوف عليه وتفسيره وجود أدلة تؤكد على طريق وجوب الإمامة عند الجاحظ فيها أسبقية العقل على السمع كون أن العقل أصل مهم من أصول المعتزلة وتعطي له الأولوية في جميع الأحوال.

فقد ورد في كتاب الاتجاه العقلي في التفسير ما يؤيد ذلك في هذه العبارة «وفي ذلك يشف كلام الجاحظ عن انتماء واضح وصريح إلى الاعتزال و المعتزلة وهذا لإعطائهم العقل دوراً أولياً وسابق عن الشرع وجعلوا الدليل السمعي تبعاً للدليل العقلي و مترتب عليه»³.

فرغم تركيز الجاحظ على الجانب العقلي للإمامة إلى أنهم جعلوا السمع عنده تابع للجانب العقلي ومؤيد له فالإمامة عنده تجب سمعاً وعقلاً وهذا ما صرح به بعض المفكرين.

¹ الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 185.

² الجاحظ: مصدر نفسه، ص 29.

³ نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، الدار البيضاء، د.ط، 2003، ص 25.

3/ كيفية اختيار الإمام ومواصفاته عند الجاحظ:

لقد سبق التطرق إلى ضرورة وجوب الإمامة عند جمهور المعتزلة باستثناء "الفوطي" منهم و "الأصم" وكذا النجدات من الخوارج الذين شدّوا عن ذلك وتمسكوا برأي مخالف لبقية المعتزلة الذين بقوا متمسكين بضرورة وجوب الإمام بما في ذلك أبو عثمان الجاحظ، لكن يتبادر إلى أذهان القارئ لذلك، أنه كيف يتم اختيار الإمام؟ ومن هم الأشخاص المؤهلين باختيار الإمام عند الجاحظ؟، أو بالأحرى من المكلف باختيار الإمام؛ هل هم الخاصة من الناس أم هم العوام منهم؟

انطلق جميع المعتزلة دون استثناء إلى ابداء رأيهم فيما يتعلق بكيفية اختيار الإمام، وقد يتساءل القارئ لهذا كيف "للأصم" و "الفوطي" من جمهور المعتزلة القائلين أنّ الإمامة غير واجبة وعلى الناس أن يتعادلوا فيما بينهم، أن يبدوا رأيهم في طريق اختيار الإمام وهم ينفون وجوده أصلاً؟، و الإجابة على هذا السؤال هي في قول ابن أبي حديد في شرحه لنهج البلاغة مؤكداً على أن المعتزلة صحّحوا الخطأ بقولهم: « إنهم كانوا في بادئ أمرهم يقولون بذلك، ويذهبون إلى أنه لا حاجة إلى إمام ثم رجعوا عن ذلك لما أمرؤا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي »¹.

فقد أبدى "الأصم" رأيه في ذلك أنه سلك مسلك العامة وانفرد بالقول أنّ "العامة" شيئاً مذكوراً في أمر الأمة فأوجب عليها نصب الإمام، واشترط إجماعها و موافقتها كي تتعقد إمامة الإمام.²

لكن معارضي هذا المذهب يؤكدون على أنّ اشتراطه يؤدي إلى استحالة نصب الإمام، فجعل كل الأمة تختار إمام أمر مستحيل وفعل ذلك يؤدي إلى إهمال فرض الإمامة³.

¹ ابن أبي حديد: شرح نهج البلاغة، ج2، ص 308.

² محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص 336.

³ القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج20، ص 64.

وقد عرض الجاحظ رأيه المنافي لرأي "الأصم"، والمؤيد إلى حد ما لرأي القاضي عبد الجبار - من المعتزلة - القائل بأن اختيار الإمام هي من أعمال صفوة الخاصة من الناس. ففضية اختيار الإمام هي نوع من أنواع تقسيم العمل الذي يعتبره أمر ضروري و طبيعي بين أفراد المجتمع الواحد، فيفرق أولاً بين مستوى معرفة العامة و فقهها، ومستوى الخاصة لذلك¹.

أما الأمر الذي يعرفونه أي عامة الناس: فالنتزيل المجرد بغير تأويله، وجملة الشريعة بغير تفسيرها وما حلّ من الخبر واستنطاق و كثرة ترداده على الأسماع وكروره على الأفهام، أما الذي يجهلون و تعرفه الخاصة فتأويل المنزل وتفسير المجمل وغامض السنن التي حملتها الخواص على الخواص من حملة الأثر و طلاب الخبر...²

والجاحظ لا يؤهل العامة في عملية اختيار الإمام لأنها تفتقد لخصائص هامة منها جهلها لجملة الشريعة وما يحل من الأخبار وعدم معرفة التأويل وغيرها من الصفات التي تمنعها من ذلك.

ويبين عمرو بن بحر في محور حديثه أنّ الأمر الذي يستبعد العامة في اقامة "الإمام" من خلال قوله: « و إن سأل سائلٌ فقال، هل على الناس أن يتخذوا إماماً و أن يقيموا خليفة؟ يجب الجاحظ: إنّ قولهم الناس يحتمل الخاصة و العامة، فإن كنتم قصدتم إليهما ولم تفصلوا بين حالتهما فإنّنا نزع أن العامة لا تعرف معنى الإمامة و تأويل الخلافة و لا تفصل بين فضل وجودهما ونقص عدمهما»³.

فالجاحظ خصّ بالحديث مجموعة خاصة من الناس الذين بإمكانهم اختيار الإمام، وهذا لمكانتهم العالية وخبرتهم الفائقة في عملية الاختيار، فالعامة في نظر الجاحظ لا تعرف قصد القادة و لا تدبير الخاصة و العوام إذا دخلت في تدبير الأمور قد تتعرض لأسباب تمنعها

¹ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص 338.

² الجاحظ: العثمانية، دار الجيل، ط.1، 1991، ص 253.

³ الجاحظ: العثمانية، ص 250.

ولذلك يقول الجاحظ: « إذا تدخلت العامة في اقامة الإمام فهي كاليد يعرض لها الفالج، واللسان يعتره الخرس، فلا تقدر النفس على تسديدها و تقويمها»¹.

و يقدم لنا أبو عثمان الجاحظ تلك السورة فهو لا يقصي عامة الناس، لأنّ العامة هي جزء هام في نظره، وهذا ما نجده في قوله: « إنما العامة أداة للخاصة تبتذلها للمهن و تزجي بها الأمور، و تطول بها على العدو و تسدُّ بها الثغور»².

فالعوام هم بمثابة آلات و أدوات تحركها الخواص بذلك يرى مدى قيمتها و ضرورتها في إطار إقامة الإمام « فالخاصة تحتاج إلى العامة، كحاجة العامة إلى الخاصة»³.

وتعجز الخاصة في اقامة إمام في بعض الحالات من خلال ما ذهب إليه الجاحظ في أنّ طائفة العوام بغت وخالفت طريقها، وهذا الكلام أورده في كتابه "العثمانية" قالوا: ما سبب عجز الخاصة وإمكانها؟ قلنا أن تكون العامة عليها من جنّدٍ باغي متغلب⁴.

وقد يتساءل القارئ، من هم الخاصة من الناس الذين فضلهم الجاحظ على العامة منهم في حسن الاختيار؟

نجيب، إنّ هذه النخبة أو الخاصة التي قال بها الجاحظ، وفرق بينها وبين عامة الشعب وجعلها في مرتبة أرفع و خصّ فيها حق اختيار الإمام، هم العلماء و رجال الفكر على الأرجح⁵.

فمن خلال حديثه أنه لم يجعل الخواص والعوام من الناس في وزن واحد، وإنما الخاصة من الناس في رأيه الأثقل وزن والأجدر بالاختيار، والأحق بتعيين الإمام لما لها من مكانة علمية واسعة - العلماء - ورجاحة الفكر، وهذا ما يؤهلها بذلك.

¹ الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 307

² المصدر نفسه، ص 307.

³ المصدر نفسه، ص 307.

⁴ الجاحظ: العثمانية، ص 261.

⁵ على أبو ملح: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص 136.

فقد جعل العقل حكماً سامياً في النظر إلى شؤون الحياة و لعلَّ الحافظ الأصلي الذي حمّله على إنزال العقل هذه المنزلة، هو إدراكه البون الشاسع بين المستوى الثقافي لدى الخاصة من الناس و المستوى الذي عليه عامة الناس¹.

ويتضح من هذا أنّ طبقات أهل العلم - الخاصة من الناس - يقبلون على من هو أدري بأهل العلم في اختيار الإمام، وهذا دليل على أنّ الناس في طبقات متفاوتة في نظر الجاحظ و ذلك فيه صلاح للأمة، ويؤكد ذلك في قوله: « لا يزال الناس بخير ما تفاوتوا، فإذا تقاربوا هلكوا»، وحال العامة في ذلك كحال الخاصة².

وهذه الخاصة تسمى أحياناً أهل الاختيار، أو أهل الحل و العقد... ونلاحظ من تسميتهم أو وصفهم بـ "أهل الحل و العقد" أنه قد طلب فيهم أن يكون لهم وزن خاص و ثقل في المجتمع، فهم أشبه بالقيادات المحلية في البيئات المختلفة، تكون أكثر استتارة في الأمور العامة، و منها أمر الإمامة و السياسة، و لكل منها وزن تجعلها مسموعة متبوعة من "العامة و الجمهور"³.

فللخاصة أو ما تعرف بأهل الحل و العقد مكانة عالية عند الجاحظ لأن العوام من الناس تستند إليها في عملية اختيار الإمام، والإمام يمكن له أن يلجأ إلى الخاصة في بعض الأمور الفرعية فهم بمثابة الوزراء في وقتنا الحالي وهذا ما استطاع الجاحظ الوصول إليه فيما يعرف بكيفية اختيار الإمام.

معرفة الإمام:

أما عن معرفة الإمام فهي واجبة انطلاقاً ممّا رأيناه عن طريق التفاضل بالمعرفة: ليس على الناس أن يضعوا المعرفة، وإنما عليهم إذا عرفوه و استطاعوا إقامته أن يقيموه، ولابدّ

¹ مجموعة باحثين: الإمامة والإنسان الكامل، ص 331.

² الجاحظ: الرسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، القاهرة مصر، ط.1، ج3، 1979، ص 149.

³ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص 340.

للناس أن يقوم فيهم إذا فرض ذلك عليهم رجلا يصلحه لجبانة خراجهم، وإقامة صلاتهم، وسد ثغورهم وتنفيذ أحكامهم¹.

فالإمامة لا تستوجب إلا بالتقدم في الفضل و التقدم في السوابق، و إلا بأن يكون الفضل إما ظاهراً للعيون، و مشهوراً عند جميع المسلمين قد أجمعوا على تقديم رجل و تأمير أمير من تلقاء أنفسهم بغير سيف و لا خوف ولا إكراه ظاهر، ولا سبب يوجب سوء الظن فضلاً على غير ذلك إما بأن يختاروه عن تشاور و تناظر، و يظهر فضله بعد طول تخابر...²

وكيف يتم معرفة الخاصة للشخص المستحق للإمامة من بين جميع الناس وأهل الفضل؟ يجيب الجاحظ على هذا التساؤل قائلاً: « لا بُد أن يظهر رجلاً أعلم الناس بالدين و الدنيا، ولا بد أن يسمع به الناس و يبين كما بان عند المعتزلة عمرو بن عبيد³ وكما بان عند الخوارج مرداس بن أدية⁴ و غيرهم»⁵.

فإذا تساوى في الفضل جماعة فما سبيل ذلك؟ يرى الجاحظ أنه قد تجد عشرة متقاربين في الفضل، فإذا صاروا إلى الموازنة بان الأفضل من الأنقص، و قليلاً ما يكون ذلك، كما وجدنا الستة أهل الشورى الذي اختارهم عمر و المهاجرين و الأنصار معه، فقد كانوا في طبقة واحدة، لكن أهل الطبقة قد يتفاضلون بأمر بين لإخفاء به، كما نظروا فاختاروا عثمان

¹ الجاحظ: العثمانية، ص 265.

² الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 344.

³ عمرو بن عبيد: هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب، مولى بني العدوية من بني تميم، ثم من بني حنظلة ولد في السنة التي ولد فيها واصل وهي سنة ثمانين، كان صديقاً لأبي جعفر المنصور، مات عمرو في طريق مكة من البصرة، وسنة أربع وستون سنة. للاستزادة (أنظر: ابن النديم: الفهرست، ج5، ص 203).

⁴ مرداس بن أدية: مرداس بن حدير بن عامر بن عبد بن كعب الربيعي الحنظلي التميمي، أبو بلال ويقال له مرداس بن أدية وهي أمه من عظماء الشراة وأحد الخطباء الأبطال قتل يوم الجمعة أثناء الصلاة على يد عباد. للاستزادة (أنظر: خير الدين الزركلي: الاعلام، ج7، ص 202).

⁵ الجاحظ: العثمانية، ص 265.

غير مكرهين ولا محمولين، فلا يجوز بوجه من الوجوه أن يتفق عشرة سواء في الحقيقة و عند الموازنة الصحيحة لأن في اتفاق ذلك بطلان الإمامة¹.

ويمثل رأي الجاحظ أن الإمام يُختار من قبل خاصة الناس بطريق الشورى وهذا لمكانة المكلفين من الناس "الخواص" وخبرتهم التي تفوق خبرة العامة من الناس، وبالتالي كيفية اختيار الإمام عند الجاحظ تتم عن طريق الشورى والاختيار لا على النص أو الميراث.

مواصفات الإمام:

لقد حصر الجاحظ مواصفات الإمام في جملة من الخصائص التي لا بد أن تتوفر في الإمام حتى تصح إمامته وهذه الصفات تكمن في:

- **الصفات الخلقية و العقلية:** تجلعه أفضل أهل دهره و السبب في ذلك أنه من يتقدم الناس و يقودهم و يسودهم ينبغي أن يكون متحلي بخصائص رفيعة تؤهله للقيام بهذه الرسالة السامية الصعبة².

فالخاصة من الناس لم تختار الإمام هكذا، وإنما عليها أن تختار من له مجموعة صفات تميزه عن عامة الناس و خاصتهم وهي مجسدة في قول الجاحظ: « أن يكون أقوى طبائعه عقلة، ثم يصل قوة عقله بشدة الفحص و كثرة السماع ثم يصل شدة عقله و كثرة سماعه بحسن العادة فإذا جمع إلى عقله علماً و إلى علمه حزمًا فذلك الذي لا بعده»³.

وقد ترتبت على منزلة العقل الرفيعة عند الجاحظ عدة نتائج في أغلب المجالات التي درسها، وفي المستوى الأساسي مثلاً، اعتبر الجاحظ أن قيام السلطة لتنظيم المجتمع البشري أمر ضروري و أن العقل مصدر هذه الضرورة يقول الجاحظ في معرض حديثه «اعلم أن أعقل الناس السلطان»⁴.

¹ المصدر السابق، ص 268.

² علي أبو ملحم: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص 135.

³ الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 197.

⁴ الجاحظ: الرسائل الأدبية، ص 209.

فمن البديهي أن تتوفر صفة العقل في الإمام وهذا أمر لا نقاش فيه باعتباره الآلة التي تعصم الإنسان من الوقوع في الأخطاء والأغاليط التي إذا توفرت في الإمام، قل شأنه وكثر جهلها وأساء القيادة وفقد كل صفات السيادة.

العلم: وهو الثقافة و كثرة السماع ثم البحث و الفحص و التنقيب للوصول إلى الحقائق¹.
يقول الله تعالى: « وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ »².
فقد أورد الجاحظ في معرض حديثه في مجموع رسائله: بعض الأمور الشرعية التي أكدت لنا على أن العلم شرط ضروري لتوفيره في الحاكم استنادًا إلى قوله الكريم: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾³ فسألناهم من هم الخاشعون قالوا هم العلماء لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁴، ثم سألناهم جميعًا: من أعلم الناس؟ قالوا أعلمهم بالقول، وأهداهم إلى الحق، وأحقهم أن يكون متبوعًا ولا يكون تابعًا بدليل قوله تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾⁵.

فإنما حمدت العلماء بحسن التثبيت في أوائل الأمور و استشفافهم بعقولهم ما تجيء به العواقب، فيعلمون عند استقبالها ما تؤول به الحالات في استدبارها ويقدر تفاوتهم في ذلك تستبين فضائلهم⁶.

- **العادات الحسنة:** يعني بها الدربة على التفكير الحسن التصرف و ممارسة شؤون الولاية مع الحزم و العزم⁷، فعلى الإمام أن يتخذ طريقه بحسن إدارة أمور الشعب حتى لا تطغى فئة من الشعب و أن يقضي مصالح الناس بالحزم و العزم و أن يطبق فكرة الوعد و الوعيد أو ما يعرف بالإثابة و الجزاء التي هي أصل مهم من أصول المعتزلة عمومًا و الجاحظ

¹ علي أبو ملحم: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص 135.

² سورة الأنعام: الآية 165.

³ سورة الأنبياء: الآية 49.

⁴ سورة فاطر: الآية 28.

⁵ سورة المائدة: الآية 95.

⁶ الجاحظ: مجموع رسائل الجاحظ، ص 1.

⁷ علي أبو ملحم: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص 135.

خصوصاً و التي ورد ذكرها في الصفحات السابقة وعليه فإن الإمامة أودعها الله في الشخص المستحق للقيام بما هو واجب من حسن التصرف وقد ذكر هذا الحديث في كتاب الخلافة وسلطة الأمة: إن الإمامة وديعة إلهية لأن حق كل فرد هو أمانة إلهية أودعها عنده، ولذا وجب حتماً احترام الشخص حق غيره وحق نفسه أيضاً ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيانه أشد عذاب الإمام الظالم يوم القيامة الذي ضيع حقوق الناس و اتخذها وسيلة لقضاء مآربه الشخصية و آماله الخسيسة « أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام جائر»¹.

ويرى الجاحظ أن أهم صفة الإمام، أهم صفات الإمام ثلاث هي الذكاء و العلم و الحزم... إن الإمام برأي الجاحظ يجب أن يشبه النبي قدر الإمكان، أي يأخذ بسيرته². وما يمكن الوصول إليه في مجال صفات الإمام عند الجاحظ نجد أنه خص الإمام بجملة من الصفات تميزه عن جميع الناس تتلخص في العلم والعقل والعادات الحسنة ولأن الإمام له مكانة خاصة بين جميع البشر جعل له الجاحظ صفات تشبه صفات النبوة قدر الإمكان وهذا لقيمه ومكانته العالية.

¹ عبد الغني سني بك: الخلافة وسلطة الأمة، تق: نصر حامد أبو زيد، دار النهر للنشر، ط.2، 1990، ص ص 111-

.112

² الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 29.

الفصل الثاني

موقف الجاحظ من الفرق الإسلامية في مسألة
الإمامة وطبيعة السلطة عنده

شروط الإمامة عند الجاحظ:

إن حكومة الإمام ليست حكومة شخصية، فهو حين يتولى منصبه، لا يقصد أنه يكتسب حقوقاً أو امتيازات لنفسه، لأنه ليس مطلق التصرف، بل هو مقيد بشروط وحدود، وأن القائمين بالوظائف العامة والخاصة، ليسوا أتباعاً له، وإنما هم قد تولوا وظائفهم بمقتضى عقود، ونتيجة توفره لشروط، وأن تلك العقود قد أكسبتهم حقوقاً ثابتة، لا يجوز أن يعبث بها دون رعاية للصالح العام.¹

وتعيين الشخص الذي يستحق الإمامة، إنما يتطلب وجود خصائص متوفرة في الإمام قصد إمامته وهي كثيرة لا تتعدّد دون شروطها، بل لو تطرق الخلل إلى شرط من شرائطها، امتنع انعقادها، ويرى "الغزالي" أنه حتى نسلّم من ثبوت الإمامة، نجد أن هذا العصر والأعصار الخالية القريبة كانت خالية من الإمام لأنها تفقد شروط الإمامة في المترشحين لها.²

فمن الشروط الواجب توفرها في الإمام، أن يكون الشخص أهلاً ومستحقاً لها، كما ينبغي أن يكون جامعاً للصفات المطلوبة والشروط اللازمة لها، فالشروط المتفق عليها عند جمهور أهل السنة والجماعة هي أن يكون: مسلماً، حرّاً، عاقلاً، بالغاً، ذكراً، سليماً في حواسه وأعضائه، كفواً، عالماً، شجاعاً، عادلاً، قرشياً.³

ويكاد جمهور المعتزلة أن يتوافقوا مع هذه الشروط التي ذكرت لأهل السنة والجماعة إلا في بعض الاستثناءات يمكن معرفتها حين عرضنا لمجموعة شروط الإمامة عند المعتزلة، فهل الجاحظ كان موافقاً لأهل السنة والجماعة في هذه الشروط كليةً أم أنه استثنى بعضاً منها كبقية جمهور المعتزلة؟

يمكن استخلاص مجموعة الشروط عند المعتزلة فيما يلي:

¹ - ضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، ص 259.

² - أبي حامد الغزالي: فضائح الباطنية ص 161.

³ - عبد الغني سني بك: الخلافة وسلطة الأمة، تق نصر حامد أبو زيد، دار النهر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2،

1995، ص 102.

1-الإسلام: يذهب "الغزالي" إلى القول: "بأن الشروط التي تدعى للإمامة شرعا لا بد من دليل يدل عليها، والدليل إما نص صاحب الشرع، وإما النظر في المصلحة التي طلبت الإمامة لها"¹.

ذلك لأن أهم الغايات التي يجب أن يكفلها الإمام هي إعمال حكم الشريعة الإسلامية ومراعاة أمور المسلمين، فإمامة الكافر لا تصح².

وفي ضرورة اشتراط الإسلام في مسألة الإمامة يذهب "القاضي عبد الجبار" من جمهور المعتزلة فإنه يرى أن يكون الإمام مسلما، وتولي الحكم من طرف غير المسلمين لا أساس له من الصحة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تنصيب الأئمة غير المسلمين، فمن باب أولي أن يمنع غير المسلم من ولاية عامة المسلمين، لأنها أعظم الولايات وأهمها وغير المسلم لا يحق له أن يتولى أدنى الولايات في الدولة الإسلامية³.
فالإسلام هو شرط جواز الإمامة في صحة الولاية عند المعتزلة.

2- العقل:

فهو شرط لأهلية الخلافة واستحقاقها، فلا يحتاج إلى البيان لأن من لم يتصف به لا يكون قادرا على تولي وظيفة الخلافة بالبداهة⁴.

فمن الطبيعي أن يجعل الجاحظ العقل حكما في النظر إلى الأمور، فيعرض على محكه شؤون الدين والتقاليد والسياسة، ولقد وعى وعيا جليا التناقض البارز بين مستوى الثقافة المنطقية الذي بلغه العقل البشري والمستوى الذي تشبث به معظم الناس الذين يجرون وراءهم ثقل التقاليد البائدة والخرافات السخيفة⁵.

¹ - أبي حامد الغزالي: فضائح الباطنية ص ص 171. 172.

² - نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص 136.

³ القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج20، ص 201.

⁴ عبد الغني سني بك: الخلافة وسلطة الأمة، ص 102.

⁵ جميل جبر: الجاحظ ومجتمع عصره في بغداد، ص 81.

وترى المعتزلة أن منصب الإمامة، يقتضي شرط العقل، لأنه لا بد من نصب إمام يقوم بمهامه وأن يتصرف بحكمة، ويميز بين الخطأ والصواب، ولهذا يشترط أن يكون صحيح التمييز، جيد الفطنة، متجنباً أمور السهو والغفلة لكي يستطيع أن يتوصل بذكائه إلى حل الغموض والبت في المسائل الشائكة¹.

فالإمام بالعقل يستدل عليه، وبالفكرة تثبت حجته، وقال . صلى الله عليه وسلم .: "أكمل الناس عقلاً أخوفهم لله وأطوعهم له، وأنقص الناس عقلاً أخوفهم للسلطان وأطوعهم له"².

3- العلم:

من الشروط التي تعددت فيها وجهات النظر، شرط العلم لكن هناك اختلاف في حدود هذا العلم، فبعض الفقهاء يشترطون توفر درجة عالية من العلم، فيوجبون أن يكون الإمام مجتهداً في الأصول والفروع حتى يكون قادراً على تنفيذ ضمان القانون الإسلامي، فقد ورد في كتاب "الكلام الإسلامي المعاصر" "لعبد الحسين خسر ويناها" أن الإمامة بمفهومها الصحيح وبالنظر إلى المهام المناطة بها، وفقاً لرؤية الإسلام والعقل، أمر لا يمكن أن يتحقق من دون شرط العلم³.

أما المعتزلة فإنهم يكتفون بالقدر الذي يحتاج إليه الإمام لتسيير دقة الأمور بالطريقة الصحيحة، وهذا يعني أن الإمام لا يشترط فيه أن يكون أعلم أهل زمانه، بل قد يحتاج إلى مشورة الآخرين في مسائل هم أكثر إحاطة بها منه ولا ينقص هذا من قدره، فقد ثبت حاجة من يعلم إلى العلماء⁴.

¹ نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص 137.

² ابن شعبة الحراني: تحف العقول، تح علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، طهران، ط2، 1404هـ، ص 50.

³ عبد الحسين خسرويناها: الكلام الإسلامي المعاصر، ج3، ص96

⁴ القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد، ج20، ص ص 21-212.

ويذهب "القاضي عبد الجبار" في شرحه للأصول الخمسة على أن المعتزلة لا تشترط في الإمام أن يكون حافظاً لكتب الفقهاء، وترتيب أبواب الفقه، بل يكفي في رئيس الدولة أن يكون قادراً على مراجعة العلماء وترجيح بعض الأقوال على البعض الآخر ويمكن أن يتحقق له هذا إذا كان على قدر من المعرفة بقواعد اللغة التي تمكنه من الرجوع إلى مصادر الشريعة، وفهم المراد من النصوص والأحكام، فضلاً عن إيمانه بأصول الإسلام، وأن يكون عالماً بتوحيد الله تعالى وعدله، وما يجوز على الله تعالى، وما لا يجوز وما يجب له من الصفات، وما لا يجب وأن يكون عالماً بنبوة محمد . صلى الله عليه وسلم . فقول المعتزلة بأن الإمام يجب أن يكون مجتهداً يجمع هذه الأمور كلها¹.

4- الحرية:

فمن الشروط الواجب توفرها في الإمام عند المعتزلة أن يكون حراً حتى يستطيع التصرف فيما فوض إليه من العمل، لأن لسيد العبد أن يمنعه من التصرف². ترى المعتزلة أنه لا يجوز أن يتولى العبد رئاسة الدولة الإسلامية لأنه ليس من الولاية الكاملة، إلى جانب أنه ليس مؤهلاً للقيام بمشاق مسؤولية هذا المنصب³. كما أن العبد يجب أن يكون تابعا لأمر مولاه والامتثال لأمره، وإن جاز أن يكون ما وقع من المولى قبيحا منه يكون حسنا من العبد⁴. ولقد ركز الجاحظ على نظرية الحرية في فكرة أصيلة وقيمة في أن الإنسان لا يكون حراً ومكلفاً، إلا إذا كان مستطيعاً، والاستطاعة تفرض شروطاً، هي صحة الجسم، واعتدال المجاز، والمعرفة بأمر موضوع الفعل، وفي الإنسان قوتان تتصارعان هما العقل والشهوة ولا يكون الإمام حراً إلا إذا تساوت هذه القوتان⁵.

¹القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 852.

²محمد عمارة: الإسلام وفلسفة العلم، ص 360.

³تجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص 137.

⁴جعفر الطوسي: تلخيص الشافي، ج1، ص 203.

⁵الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 19.

5- العدالة:

والمراد بها هنا، أن يكون الإمام صاحب استقامة في السيرة والسلوك، وأن يكون متجنباً عن الأفعال والأحوال الموجبة للفسق والفجور، فكما لا يكون ظالماً، وغدراً مستحقاً لها، فلا يكون المتصف بالفسق والفجور أهلاً لها، وقد أورد "عبد الغني سني بك" في قوله: "إن مثل إجلال المتصف والاعتساف على كرسي الخلافة وتسليم العباد له كمثل تسليم قطعة غنم للذئب، وجعله راعياً لها بلا فرق" وأقوى برهان في هذا المقام رده . سبحانه وتعالى . على إبراهيم الخليل عليه السلام لما طلب منه تعالى أن يجعل إماماً أيضاً من ذريته بقوله عليه السلام: ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ بقوله عز وجل: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾¹. بمعنى لا يصل أمتي إلى الظالمين².

لقد ركز المعتزلة على شرط العدل بدرجة كبيرة تفوق درجة أهل السنة والجماعة وقد تمسكوا بهذا الشرط بشكل كبيراً، واعتبروه أساساً تنهدم بانهدامه شرعية الإمامة، وهذا لا يعني أن أهل السنة قد قللوا من أهمية العدل بالنسبة للإمام، بل يعني أنهم لم يلحوا على هذا الشرط إلحاح المعتزلة، فقد اتضحت نبرة الرضى بأمر الواقع عند بعضهم البعض، وقد روي "الأشعري" أن أصحاب الحديث يقولون "إن الإمام يكون عادل وغير عادل"³. ويذهب "محمد عمارة" إلى أن العدالة إذا كانت شرطاً في الشاهد والأمير والحاكم، فهي في الإمامة أولى وأوجب، وقد وجه جمهور المعتزلة نقداً لأهل السنة الذين قللوا من أهمية العدل بالنسبة للإمام⁴.

¹ سورة البقرة: الآية 124.

² عبد الغني سني بك: الخليفة وسلطة الأمة، ص ص 102-103.

³ أبي الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج2، ص ص 451-452.

⁴ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص 360.

والمقصد الأساسي من نصب الخليفة، والإمام هو دفع ظلم الظالم، لا تسليط الظلم على الناس، فلذا لا يجوز عند علماء الإسلام كافة انتخاب من هو معروف بالظلم والاعتساف خليفة له ونصبه¹.

6- رفض المعتزلة لإمامة الفاسق:

والمعتزلة في قولهم بأن الفاسق مخلد في النار، وأنه في منزلة بين الكفر والإيمان هي منزلة الفسق، قد وقفوا دائما ضد إمامة الفاسق، واشتروا العدالة في الإمام كما اشتروها في الحاكم والأمير².

سواء كان الفسق فسق جارحة، أم فسق رأي وخروج من مذهب أهل الحق، فهو يمنع عندهم من اختيار صاحبه للإمامة، فإذا تغلب بالقهر على الأمة، ونصب نفسه إماما، فإن المعتزلة على عكس الآخرين يرون أن ذلك أدعى إلى مناوآته وقهره، لأن الإمعان في الفسق والإظهار له لا يمكن أن يكون مبررا لل سكوت عليه والتسليم ببقائه، ولذلك أوجبوا منع الباغي من بغيه، حتى لو كان قهرا للناس مكرها لهم، لأنه بالقهر يستطيع أن يظهر سلطانه، ولكنه لا يستطيع أن يجعل قلوب الناس وسلوكهم في وضع الرضا بإمامته وأيضا من واجب الإمام أن يمنع الباغي من بغيه، فكيف يكون هو نفسه باغيا³.

كما أن الفسق تارة يكون ظاهرا، بمعنى أن يعرفه الناس بالانتشار بينهم أو بشهادة العدول عليه، وتارة يكون الشخص في الظاهر عدلا، وفي الباطن فاسقا على عكس ما يعتقد الناس فيه، فإذا كان يبطن الفسق واختاره أهل الحل والعقد للإمامة، فهل يحل له قبول هذا المنصب؟⁴.

¹ عبد الغني سني بك: الخليفة وسلطة الأمة، ص 103.

² القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج20، ص 202.

³ المرجع نفسه: ص ص 203-204.

⁴ نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص 141.

يجيب "القاضي عبد الجبار" أنه واجب عليه أن يتوب مما يعلمه من نفسه، ويقبل هذا المنصب بشرط أن يكون واثقا من ذلك لزمه إظهار حاله على الجملة ووجب على أهل الحل والعقد أن يقبلوا ذلك منه ويرشحوه غيره للإمامة¹.

كما يعتقد المعتزلة أن المأثورات التي يتعلل بها من يجيز إمامة الباغي والفاسق، مثل ما يروي عن الرسول . صلى الله عليه وسلم . "أطيعوا ولو عبدا حبشيا"، إلى غير ذلك، هي من أخبار الأحاديث إذ ليس فيها إيجاب طاعة الفاسق².

كما يؤكد "القاضي عبد الجبار" في مكان آخر ضرورة أن يكون الإمام "ورعا عفيفا لأنه لو كان متهتكا، لم يجزله تولية القضاء، ولا تعديل الشهود، وإقامة الحدود، وسد الثغور، فإذا كان الإمام بهذه الصفة لم يكن إماما، ولا جاز التولي من قبله"³.

7- القرشية:

وفي شروط الإمام عند المعتزلة، نجد هناك اختلافات حول هذا الرأي، وهذا انطلاقا من قول "ابن أبي الحديد" في شرحه لنهج البلاغة "اختلف الناس في اشتراط النسب في الإمامة، فقال قوم من قدماء أصحابنا، أن النسب ليس شرط فيها أصلا، وأنها لا تصلح إلا في العرب خاصة، ومن العرب في قریش خاصة"⁴.

أما الجاحظ فيعد نموذجا لقدماء المعتزلة الذين رفضوا شرط النسب، فقد نفى أن يكون النسب طريقا للإمامة⁵.

وفي معرض حديثه عن نفي شرط النسب يقول: "إن أبا بكر خطب على قوم كانوا يرون للحسب قدرا، والقرباة سببا فأتاهم من مأتاهم، وأخذهم من أقرب مأخذهم، واحتج عليهم بالذي هو عندهم، ليكون أقطع للشغب، وأسرع للقبول، فكان أبا بكر إنما قال: فإن كان

¹القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 20 ص 206.

²المرجع نفسه: ص 204.

³القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ص 752-753.

⁴ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 9، ص 87.

⁵ نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص 143.

الأمر معشر الأنصار إنما يستحق بالحسب ويستوجب بالقرابة، فقريش أكرم منكم حسباً، وأقرب منكم قرابة، وإن كان إنما يستحق بفضل في الدين فالسابقون الأولون من المهاجرين، المقدمون عليكم في جمع القرآن أولى به منكم¹.

ويشير أنه ليس على هذا بني القوم أمرهم في القرابة، لأنهم زعموا أن القرابة سبباً للرياسة في الدين، ولو قالوا إنها سبب للقدر والنباهة في الدنيا، كان ذلك وجهاً كما ترى في فضل حال المنيع الرهط، الجميل الرواء، المعافى في بدنه، الكثير المال، على الذليل الرهط الذميم في روائه المبثلى في بدنه، القليل ذات اليد، وهما في مغيب أمرهما، وفيما لا يقع العيان عليه من شأنهما².

واستدل الجاحظ كلامه بنفي شرط القرابة والنسب بقوله تعالى: (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها شفاعاة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون)³ فلم يستثن من جميع النفوس نفساً واحدة، لا ابن النبي ولا ابن عمه واستدل أيضاً بقوله عز وجل: (يوم لا يغني مولى عن مولى شيئاً ولا هم ينصرون)⁴، والمولى كلمة واقعة على الجميع، فمنهم ابن عم المرء ومنهم خليفته، ومنه مولاه من فوق، ومنه مولاه من تحت، ومنه مولاه الذي ملكه قبل عتقه⁵

فإذا قال الله ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً﴾ فقد دخل فيه ابن العم وغيره ولم يستثن الأنبياء دون المسلمين⁶

كما أورد الجاحظ في رسائله قوله "وكل إمريء فحسيب نفسه غير مأخوذ، وهو الوحيد دون الأهل والولد والقرابة"⁷

¹ الجاحظ: العثمانية، ص ص 201-202.

² المصدر نفسه، ص 205.

³ سورة البقرة الآية: 48

⁴ سورة الدخان: الآية 41

⁵ الجاحظ: العثمانية، ص 208.

⁶ المصدر نفسه، ص 208.

⁷ الجاحظ: مجموع رسائل، ص 215.

وقد استدل في ذلك بقوله جل ثناؤه ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ﴾¹، وقوله أيضا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾²

بينما متأخرو المعتزلة، منذ النصف الثاني من القرن الثالث هجري تقريبا أدخلوا شرط النسب القرشي من شروط الإمامة بعد أن لم يكن من شروطها عند أسلافهم القدماء وذلك راجع عندهم إلى أن فكرة اشتراط النسب في الإمامة كانت مطروحة منذ زمن سابق على ذلك العصر، ولها أنصار كثيرون، ومن ثم فإن احتمال تأثر بعض المعتزلة بحججها هو أمر قائم وطبيعي³

فقد زعموا أن أبا بكر كان من أنصار التسوية بين مواطني الدولة، ومثله عمر، وأنهما من هذا المذهب من خاصته وخليفته والمتحدي على أمثاله أنه فضل القرشيات من نساء النبي على غيرهن، وفضل العرب في العطاء على الموالي، وقال: "زوجوا الأكفاء"⁴، لكن الجاحظ اعتبر هذه تهمة في حق عمر . رضي الله عنه . ، فيتذكر أنه لم يفضل قريشا ولا العرب في العطاء، بل فرض للمهاجرين ومواليهم والأنصار ومواليهم، ممن شهد بدرا، ستة آلاف، ستة آلاف فتساوي بلال، وعطاء، وسالم مولى أبي حذيفة، وكل الموالي، مع عمر وعلي بن أبي طالب، وعبد الرحمان بن عوف . رضي الله عنهم - فقد تساوى جميعاً في العطاء⁵

وقد ذكر الجاحظ في كتاب "العثمانية" فكرة المعتزلة القدامى الذين لم يشترطوا النسب القرشي للإمامة يروي عمرو بن بحر الجاحظ عن قتادة بن دعامة السدوسي⁶ - وهو من

¹ سورة الطور الآية 21

² سورة المائدة: الآية. 105.

³ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص398.

⁴ المرجع نفسه: ص397.

⁵ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص397.

⁶ قتادة بن دعامة السدوسي البصري: ينتهي نسبه إلى الحارث بن سدوس، ولد أعمى وكان تابعا عالما كبيرا، نسابة، كان ذا علم في القرآن والحديث، والفقه، وقد أثر عليه النسيان ولد سنة 60هـ وتوفي سنة 118 في أيام هشام بن عبد الملك للاستزادة: (أنظر هامش كتاب الحيوان، ج3، ص ص 210-211).

أهل التوحيد والعدل - أن معنى قول أبي بكر للناس بعد الخلافة "وليت عليكم ولست بخيركم إنما أراد في الحسب، ليعلمه أنه إذا لم يلهم بالحسب، فإنما وليهم بالسابقة، أول مقام قامه أن يعلمهم أن ذلك المقام لا ينال بأن يكون صاحبه خير الناس حسبا، وإنما ينال بأن يكون خير الناس علما وعملا¹

فاشترط النسب القرشي لم يظهر في الفكر الاعتزالي إلا في عصر متأخر، أما قدماء المعتزلة فإنهم لا يضعون النسب القرشي شرطا من شروط الإمام² هكذا تكتمل لهذه المهمة السياسية "مقومات التعاقد" الإجتماعيين الأمة وحاكمها، وكما يقول الماوردي: "فإن الإمامة يعهد بها إلى أكثرهم فضلا وأكملهم شروطا ومن يسرع الناس إلى طاعته، ولا يتوقفون عن بيعته فإن أجاب عليه بايعوه عليها وإن امتنع لم يجبر عليها، لأنها عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار³

نخلص من هذا ان المعتزلة على وجه العموم، والجاحظ بوجه خاص اعتمدوا على جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الإمام وشأنه في ذلك شأن أهل السنة والجماعة. كما رأينا . مجمل شروطهم إلا أن الجاحظ يخالفهم في نقطة . تم الحديث عنها. وهي شرط النسب القرشي، فقد نفى ذلك مدافعا بحجج كثيرة تبدو لي مقنعة تمت الإشارة إليها في الصفحات السابقة.

- الفرق الإسلامية ومسألة الإمامة عند الجاحظ:

من الأسباب الجوهرية التي أحدثت الخلاف السياسي، تعرف بمن الذي يكون أولى بخلافة النبي . صلى الله عليه وسلم . مباشرة، فقد قال الأنصار نحن آوينا ونصرنا، فنحن

¹الجاحظ: العثمانية، ص ص 211، 219، 228.

² محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص393.

³ أبي الحسن الماوردي: الأحكام السلطانية، ص7

أحق بالخلافة، ولم يظهر أي أثر، وقد اشتدت النزاعات بعد ذلك حول الخلافة، ومن يكون أحق بها؟ أيكون من قريش جمعاء، أم يكون من أبناء "علي" خاصة؟¹

والإمامة قضية مطروحة على بساط البحث منذ القرون الإسلامية الأولى، وتعتبر نقطة الخلاف المركزية بين الشيعة وأهل السنة.²

وهذه الأخيرة والتي أفاض فيها المعتزلة فهي، مسألة هامة جدا، والتي أنتجت المذاهب السياسية في صدر الإسلام، وكانت سببا في نشأة الفرق التي تفضل صحابي على صحابي آخر، مثل الفرقة التي تفضل أبا بكر - رضي الله عنه - على غيره، والشيعة التي تفضل علي بن أبي طالب على غيره.³ والتي تفضل عثمان على غيره.

وقد إنقسم المعتزلة إلى شقين: شق يفضل إمامة أبي بكر - رضي الله عنه - ويرى أن بيعته صحيحة، وشق من المعتزلة يرى أن "علي" - رضي الله عنه - أفضل من أبي بكر الصديق.

ولكن هل كان الجاحظ يعتقد أن إمامة علي . رضي الله عنه . أولى بالأمر من غيره؟⁴ أم أنه كان يعتقد كما كان يعتقد به "ابن أبي الحديد" شارح نهج البلاغة للإمام علي - عليه السلام - عندما يقول في مقدمة هذا الشرح، الحمد لله الذي قدم المفضل على الفاضل.⁵

وقد ثمن " شارح نهج البلاغة " انشقاق صفوف المعتزلة حول هذه المسألة قائلا:
"انفق شيوخوا كافة. رحمهم الله . المتقدمون منهم والمتأخرون، البصريون والبغداديون على أن

1محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 13.

2عبد الحميد خسرويه: الكلام الإسلامي المعاصر، ج3، ص7.

3نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص149.

4جعفر دلشاد وآخرون: الإمامة والإنسان الكامل ص 170.

5 ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ج1 ص 3.

بيعة¹ أبي بكر الصديق بيعة شرعية صحيحة، و لم تكن عن نص وإنما كانت بالاختيار الذي ثبت بالإجماع، وبغير إجماع كونه طريقاً إلى الإمامة، واختلفوا في التفضيل².

إذ قال قدماء البصريين: كأبي عثمان عمرو بن عبيد، أبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظم، وأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، أن أبا بكر أفضل من علي عليه السلام، بينما بقية المعتزلة، كالبيضاويين قاطبة وقدمائهم، والمتأخرون، وهم أبي جعفر الإسكافي، والخياط، أن علي عليه السلام أفضل من أبي بكر³.

وقد انطلق الجاحظ من جمهور المعتزلة في هذه المسألة، متطرقاً إلى كيفية اختيار الإمام لهؤلاء الفرق، محاولاً إبداء آراءه في الفرق السياسية الإسلامية، ف فيما تتضح كيفية اختيار الإمام لديهم؟ وماهي وجهة نظر الجاحظ في آرائهم حول مسألة الإمامة؟

أ- رأي الجاحظ في كيفية اختيار الإمام عند الشيعة:

ترجع نشأة التشيع إلى ظهور أول خلاف بين المسلمين، بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم- إذ ظهر اتجاه يقول بأحقية بني هاشم للخلافة، لأنهم أقرب القرشيين للرسول، وتزعمه علي بن أبي طالب، ووافق بعض أقرباء الرسول . صلى الله عليه وسلم-⁴.

1 البيعة: كانت البيعة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين بالمصافحة، فلما ولى الحجاج رتبها أيما تشتمل على اليمين بالله، والطلاق والعناق، وصدقة المال للاستزادة (أنظر: أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، 2000م هامش الصفحة 25).

2 ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 1 ص 7.

3 المرجع نفسه: ص 7.

4 علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية ص 140.

وينقسم الشيعة في نظر الجاحظ إلى "زيدي"¹ "ورافضي"² والبعض يبدد لانظام لهم³.

رأي الجاحظ في الروافض «الإمامية»:

فقد صب الجاحظ جام غضبه عليهم وانتقدهم نقداً لاذعاً، وحاول أن يهدم أساس عقيدتهم⁴ لأن الشيعة استدلت على رأيها في الإمام بالنص، في عدة آيات من القرآن الكريم أهمها: قوله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾⁵

فالشريعة زعمت أن القرآن قد أخبر بإمامة علي بهذه الآية، واستدلوا إلى أنه قد روى أن سبب نزولها في حادثة تصدق علي وهو راع في صلاته بخاتمه لسائل سأل الصدقة ووجه الدلالة هو أنه ثبت أن المراد بلفظة «وليكم» المذكورة في الآية، من كان متحققاً بتدبيركم، والقيام بأمركم، وتجب طاعته عليكم، وثبت بأن المعنى «الذين آمنوا» أمير المؤمنين عليه السلام، وفي ثبوت هذين الوصفين دلالة على كونه عليه السلام إماماً لنا⁶.

والمعتزلة ينكرون الدليل، ويردون على استدلال الشيعة، بهذه الآية من الاعتراضات ما لا سبيل إلى دفعها منها:⁷

1 الزيدية: فرقة من فرق الشيعة سمو زيدية، لتمسكهم بقول زيد بن علي بن الحسين، بن علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان زيد بن علي بن أبي طالب قد بويع في الكوفة في أيام هشام بن عبد الملك ويرى الخروج على الأئمة جور للاستزادة: (انظر أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الحدائق، بيروت لبنان، ط1985، ج2، ص129).

2 الرافضة: الذين كانوا أتباع زيد بن علي بن أبي طالب ثم تركوه، لأنهم طلبوا إليه أن يتبرأ من الشيخين فقال كان وزيرى جدي فلا أتبرأ منهما فرفضوه، وتفرقوا عنه، وقد يطلق بعض الناس اسم رفض على كل من يتولى أهل البيت للاستزادة: (انظر البغدادي: الفرق بين الفرق هامش الصفحة 21).

3 الجاحظ: رسائل الجاحظ: ج4 ص311.

4 علي أبو ملحم: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص177.

5 سورة المائدة: الآية 55.

6 نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة ص86.

7 نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة ص87.

أولاً: لم يكن علي غني، بحيث تجب عليه الزكاة في حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والحديث عن الصدقة هنا بمعنى الزكاة.

ثانياً: إن في التصديق أثناء الصلاة من التشاغل عنها، ما يجعل تأخيرها إلى بعد تمامها أولى وأفضل.

ثالثاً: إن سياق الآية، يجعلها مع ما سبقها ولحقها نازلة في جماعة، فالذين وصفهم الله في هذا الموضوع بالركوع، والخضوع هم الذين وصفهم من قبل ليدل المرتدين منهم، يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾¹.

والى جانب المعتزلة أبدى الجاحظ رأيه في الذين يرون أن الإمامة بنص، رافضاً ذلك رافضاً تاماً، يقول الجاحظ في "أحد رسائله" « ثم الذي نطق القرآن بهم من تركيتهم وتفضيلهم بحب رسول الله . صلى الله عليه وسلم - لهم ولقبه لهم، والثناء عليهم، ويقول أما والله ما علمتكم إلا لتقولون عند الطمع وتكثرون عند الفزع في أمور كثيرة، ثم لم يكن قولهم منا أمير ومنكم أمير من سفيه من السفهاء ضرى إليه أمثالهم منهم»².

ويقول موضحاً ذلك أكثر في كتاب العثمانية: « إن الله قد اختار للناس إماماً، ونصب لهم قيماً، على معنى الدلالة، والايضاح عنه بالعلامة لا على النص والتسمية، لأن الله إذا قال: ﴿وَأَشْهَدُوا نَوِيَّ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾³، قد صرفنا صفة العدالة فمتى رأيناها في إنسان، علمنا أنه الذي كان عنى الله بالآية، وإن لم يسمه فيها، وكذلك يقول الرسول - صلى الله عليه

1 سورة المائدة: الآية 54.

2 الجاحظ: الرسائل الكلامية ص 190.

3 سورة الطلاق: الآية 2.

وسلم- « ليؤمكم خياركم» فقد عرفنا الله الخيار من الشرار، والفضل من النقص فمتى وجدنا الفضيلة في رجل هو الذي عناه النبي وإن لم يذكر باسمه.¹

كما وجه الجاحظ نقدا لاذعا " لأحمد بن عبد الوهاب"² في رسالة "التربيع والتدوير" المندرجة ضمن رسائله، موجها في ذلك نظرة ساخرة من الشيعة « الروافض» لرفضه قيام الإمامة بالوصية يقول فيها: « حتى وإن كنت إمام الرافضة لو قتلت في طرفة، ولو قتلت في طرفة لهلكت الأمة، لأنك رجل لا عقب لك، والإمامة اليوم لا تصح في الأخوة، ولو صلحت في الأخوة كانت تصلح في ابن العم، ثم أنها دنت من الأرحام بعد ذلك فصارت لا تصلح إلا في الولد، وفي هذا القياس أنها بعد أعوام لا تصلح إلا لبقاء الإمام نفسه إلى آخر الأبد³».

أما فيما يخص نظرة الروافض للنبي، فقد استطاع الجاحظ أن يقتلع جذور هذا الرأي وهذا ما أوضحه في قوله: « وهل يجوز أن يكفر النبي أو يشرك أو يظل بعد هدايته، وبصير وليا بعد ولايته، وبذل الله على كذبه، كما دل على صدقه، وكيف صار النبي عندكم يعصي ولا يخطئ، وكيف ساغ ذلك في إمام واحد مع قلة عدد الأئمة⁴».

إلى جانب أبي عثمان الجاحظ، أبدى بعض المفكرين تأييدهم له في نقد الشيعة الرافضة من بينهم:

1 الجاحظ العثمانية: ص 277.

2 أحمد بن عبد الوهاب: وصفه الجاحظ على أنه شخص كبير في السن متقدم الميلاد، وهو يدعي أنه معتدل الشباب حديث الميلاد، كان ادعاؤه لأصناف العلم على قدر جهله بها وتكلفه للإجابة عنها على قدر غباوته فيها كان كثير الاعتراض لها بالمرء شديد الخلاف- للاستزادة: (أنظر الجاحظ: الرسائل الأدبية، ص 431).

3 الجاحظ: مجموعة رسائل (الرسالة الأولى في الحاسد والمحسود) ص 127، 128.

4 المصدر نفسه: ص 129

" ابن حزم¹ تطرق هذا المفكر في نقده للشيعة الرافضة لأنهم يجيزون إمامة الصبي فقد أورد في قوله: وجميع فرق أهل القبلة ليس بينهم أحد يجيز إمامة امرأة، ولا إمامة صبي لم يبلغ، إلا الرافضة فإنها تجيز إمامة الصغير الذي لم يبلغ، والحمل في بطن أمه، وهذا خطأ لأنه من لم يبلغ فهو غير مخاطب، والإمام مخاطب بإقامة الدين.²

كما ذهب " الحافظ الأصبهاني " هو الآخر في نقده للشيعة الرافضة، وذلك من خلال ما جاء في حديثه: إن للشيعة الروافض مواقف خيانية، غادرة بأهل السنة، سجلها التاريخ عليهم من مصادرة الوثيقة، وذلك أن الرافضة عاشوا أكثر فترات حياتهم، أو كلها تحت الذل والإهانة، جزاء مواقفهم واتهامهم لأصحاب الرسول . صلى الله عليه وسلم . بالخيانة وسبهم لهم، وادعائهم عليهم أنهم انقلبوا على أعقابهم فارتدوا عن الإسلام، إلا القليل منهم، وأصحاب رسول الله هم الذين نشروا الإسلام بدمائهم وأموالهم³.

رأي الجاحظ في الزيدية: تطرق الجاحظ إلى آراء الزيدية في الإمامة، التي تفضيل "علي". عليه السلام - على "أبي بكر" و"عمر" و"عثمان" وفق مجموعة أسس يعرضها الجاحظ في أحد رسائله:

أولها القدم في الإسلام، حيث لا رهبة إلا من الله تعالى وإليه، ثم الزهد في الدنيا، فإن أزهذ الناس في الدنيا أرغبهم في الآخرة، آمنهم على نفائس الأموال، وعقائل النساء وإراقة

1 ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، بن حزم، لقب ألقاب كثيرة منها: الإمام الأوحد، الحافظ، العالم، ناصر الدين، ولد بقرطبة سنة 994م 384هـ توفي عام 456 هـ. للاستزادة: (أنظر: ابن حزم الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج1 ص 103).

2المرجع نفسه: ج 4 ص 189.

3الحافظ أبي تميم الأصبهاني: لإمامة والرد على الرافضة، تع علي بن محمد بن ناصر الفقيمي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة السعودية، ط1 1987 ص 55.

الدماء، ثم الفقه الذي به يعرف الناس مصالح دنياهم ومرشد دينهم، ثم المشي بالسيف كفاحاً في الذب عن الإسلام وتأسيس الدين وقتل عدوه إحياءً وليه¹.

وهؤلاء الزيدية على عكس الرافضة، عند عمرو بن بحر يفضلون علي - رضي الله عنه - لكنهم يجيزون خلافة المفضل «أبي بكر وعمر وعثمان، وهذا يتضح فيما جاء من حديثه عن الزيدية: «فلما رأينا هذه الأمور - يقصد الجاحظ - التي سبق ذكرها مجتمعة في علي ومتفرقة في غيره من أصحاب هذه المراتب، وأهل هذه الطبقات الذين هم الغايات علمنا أنه أفضلهم»²

ويمكن أن يكون الرجل أفضل الناس، ويلي من دونه في الفضل، حتى يكاف الله تعالى طاعته وتقديمه إما لمصلحة، وإما للإشفاق من الفتنة، وإما للتغليظ من المحنة، وتشديد البلوى مستشهدين بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ³ فهم يرون أن الله سبحانه وتعالى، كلف الملائكة بالسجود، رغم أن لها مرتبة عالية تفوق مرتبة الإنسان⁴.

فالزيدية لا تحتكر الإمامة على علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وأبنائه وإنما تجيز إمامة المفضل، مع وجود الأفضل، فرغم أنها تفضل علي بن أبي طالب، إلا أنها تسمح بجواز خلافة أبي بكر وعثمان وعمر.

وتقرر هذه الطبقة من الزيدية، إمامة المفضل، على وجود الأفضل أي تقبل بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - وذلك لمصلحة الإسلام والاشفاق من الفتنة⁵.

1 الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 179.

2 المرجع نفسه: ص 180-181.

3 سورة البقرة الآية 34.

4 الجاحظ: الرسائل الكلامية ص 184.

5 المرجع نفسه، ص 28.

كما برر الزيدية حججهم، على أن علي لم يستلم الخلافة بعد وفاة الرسول . صلى الله عليه وسلم - لأسباب يذكرها الزيدية منها:

كره الكثير من الناس إياه، لأنه وترهم بقتل أحد أقربائهم، ومنها حداثة سنه، بالنسبة إلى أبي بكر وعمر وعثمان، والعرب يحترمون من هو أكبر سناً، ومنها كره البعض على أن تجمع النبوة والملك في بني عبد المناف¹، ومنها جهل معظم الناس لفضل علي².

أما عن وجهة نظر المعتزلة من الزيدية فيما يخص إمامة المفضل، نجد البغداديين: يوافقون الزيدية في هذه النقطة، وهذا ما ورد في كتاب "الإسلام وفلسفة الحكم" أن البغداديين من المعتزلة قد قالوا بتفضيل علي على أبي بكر، ثم وفقوا بين القول بذلك، وبين تقديم الصحابة لأبي بكر على علي، بقولهم كغيرهم من المعتزلة، بجواز إمامة المفضل على الأفضل لأسباب يراها أهل الحل والعقد محققة لصالح أمر المسلمين³.

فالزيدية حاولوا تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها الإمامية، وحاولوا لم شمل الجماعة وأن يقولوا قولاً وسطاً في مسألة الخلافة، يبقى على أحقية علي فيها، لكن هذا التيار لا يحكم بكفر غيره من الصحابة، ولا بكفر من بايعهم⁴.

فالجاحظ في معالجته لفرق الشيعة، عند بحثه لمختلف المواضيع فيها، كان يطلق على الزيدية الشيعة المعتدلة، وعلى الرافضة الشيعة المتطرفة، ولما كان العباسيون يعتبرون أنهم هم أهل البيت الحقيقيون، فقد سعوا إلى الحط من المقام الرفيع، الذي تبوؤه الإمام علي

1 بني عبد المناف: نسبة إلى عبد المناف: وهو أبو الحسن علي بن أبي طالب واسمه عبد مناف بن عبد المطلب، واسمه شيبه بن هاشم، واسمه عمرو ابن عبد مناف بن قصي الغالب عليه من الكنية عليه السلام أبو الحسن، كان ابنه عليه السلام يدعو في حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - أبا الحسين، ويدعوه الحسين عليه السلام أبا الحسين، ويدعوان الرسول - صلى الله عليه وسلم - أباهما، للاستزادة (أنظر ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ج1 ص 11).

2 الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 28.

3 محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم ص 289.

4 علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية مدخل.. ودراسة، دار الناشر، القاهرة، مصر، 1955 ص 162.

بفضل الرافضة، كما سعوا إلى استعمال الزيدية التي كانت على علاقة ضمنية وثيقة بالمعتزلة¹.

ب . موقف الجاحظ من الخوارج: نشأت الخوارج نشأة سياسية، وضلوا أوفياء ومجتمعين على القضايا الأساسية التي استدعت نشأة فرقهم، وأعطت هذه الفرقة ما يميزها عن ما سواها من فرق الاسلام².

فالخوارج هم الذين خرجوا "على علي بن أبي طالب"، وهم حزب سياسي ديني قام في وجه السلطة القائمة من أجل الدين كما فهمومه، وهم لا يعدون أنفسهم خارجين على الدين، بل خارجين من أجل الدين ومن أجل إقامة شرع الله³.

وقد تناولت الخوارج أمر كبار الصحابة بالتفضيل، التوالي، والنقد، والبراءة، وذلك في تقييمهم لأحداث الصراع عن السلطة التي قامت في صدر الإسلام، فقالوا بإمامة أبي بكر وعمر وفضلهما وفضل المهاجرين والأنصار على عهديهما ، حتى انقضاء السنوات الست الأولى من حكمه، وبعد حدوث الأحداث زمن عثمانبرؤو منه وممن أعانه على أحداثه،ثم توالوا علي حتى قبل التحكيم في أمر الفتنة الباغية مع وجود النص على وجوب قاتلها⁴.

لم يتوقف الجاحظ طويلا ولم يخصصهم ببحث من أبحاثهم أو كتاب من كتبهم على العكس ما فعل بالنسبة للشيعة، أو أهل الجماعة ومع ذلك نراه يذكرهم في كتبه ولكن بشكل عابر⁵.

ومن أهم جملة الآراء السياسية عند الخوارج التي أبدى فيها الجاحظ رأيه، أنهم جعلوا أهم مبادئهم الجهاد، «قتال الدين» ولهذا دعوا إلى الثورة على الإمام الباغي والفتنة الضالة عن

1جميل جبر: الجاحظ ومجتمع عصره في بغداد، ص 40.

2محمد عمارة: الاسلام وفلسفة الحكم، ص 125.

3علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الاسلامية مدخل ودراسة، ص 169.

4محمد عمارة: الاسلام وفلسفة الحكم، ص 406.

5علي أبو ملحم: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص 179، 180.

تعاليم الإسلام وعقائد الخوارج، واعتبروا هؤلاء كفار يحل لهم قتلهم والإجهاز على الجريح منهم وسلب أموالهم¹.

أما الرأي الثاني الذي أبدى فيه الجاحظ رأيه في الخوارج أنهم، يضعون الدين شرط أساسي من شروط الإمامة، فهم يرفضون النسب أو القرابة في مسألة الإمامة.

ويقول الجاحظ في "كتاب الحيوان" مؤكداً اشتراط الدين في الإمامة عند الخوارج: «وليس على الناس بعد الهمم وقصرها، وإنما تجري الهمم بأهلها إلى الغيات، فعلى قدر ما يعرض لهم من أسباب، ألا ترى أن أبعد الناس همة في نفسه وأشدهم تلفتاً إلى المراتب لا تنازعه نفسه إلى طلب الخلافة، لأن ذلك يحتاج بالدين وحده دون النسب فإن صار من الخوارج فقد حدث به سبب إمكان الطلب، أكدى أم أنجح².

ويرفض الجاحظ، وجمهور المعتزلة رأي الخوارج، القائل أن الإمامة يمكن الاستغناء عنها أو تعددها، فقد يقيم الناس عندهم إماماً واحداً أو أكثر وقد لا يقيمون أي إمام ويقول: «لا بد من إمام يجمع طبائع البشر الموجودة بين الناس، ولا ينبغي أن يقام أكثر من إمام درءاً للخلاف والمنافسة بينهم³.

لقد أبدى الجاحظ بعض أقوال الخوارج، في تأكيدهم على أنه ينبغي على الناس الاعتماد على أنفسهم في رعاية شؤونهم أو. كما سبق وأن رأينا في الصفحات السابقة. قول الخوارج أنه لا يجب إقامة الإمام، وإنما على الناس أن يتعاطوا الحق بينهم، مؤكداً آرائهم في قوله: «إنما صلاح الناس بقدر تعاونهم وتخاذلهم، ومع أن الناس لو تركهم المتسلطون عليهم التجأوا إلى أنفسهم حتى يتحقق عندهم أن لا كافي إلا بطشهم وحيلهم حتى تكون الحاجة إلى الحراسة والعلم بالمكايده هي التي تحملهم على منع أنفسهم لذهبت عادة الكفاية،

1 المرجع نفسه، ص 181.

2 الجاحظ: الحيوان، ج2، ص 101، 102.

3 الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 30.

وضعف الاتكال ولتعودوا اليقظة، ولدربوا الحراسة واستشاروا دفين الرأي؛ لأن الحاجة تفنق الحيلة وتبعث على الرؤية.¹

إن هذا التبرير المقدم لادعاء الخوارج بإمكانية الاستغناء على الأمير، غير مقنع ولا يؤكد التاريخ والواقع فالإنسان ليس ملكاً أو معصوماً من الخطأ، وليس عاقلاً فحسب، بل هو كتلة من النزوات والرغبات والأهواء يسعى دوماً لتحقيقها، وفي بعض الأحيان يترك غير مشروعة وغير أخلاقية، ويسعى الإنسان غالباً إلى التحايل على القانون، بل وحتى مخالفة أوامر ونواهي الشرع، وعليه فالخلافة واجبة والأمير ضروري، فوجوده بعيوبه ونقائصه أفضل من عدمه.²

كما رفض الجاحظ الفكرة التي تراجعوا فيها عن هذا الرأي، وقالوا فيها بتعدد الأئمة، و يرى أنها متعارضة مع أفكاره في الإمامة، يقول مُبدياً رأيه فيما يخص قولهم بتعدد الأئمة: « زعم قوم أن الإمامة لا تجب لرجل واحد بعينه، من رهط واحد، ولا لواحد من عرض الناس، وإن كان أكثرهم فضلاً، وأعظمهم عن المسلمين غناء، بعد أن يكون فرداً في الإمامة لا تأتي له، وأن الناس إن تركوا أن يقيموا إماماً واحداً، جاز لهم ذلك، ولم يكونوا بتركهم ضالين ولا عاصين ولا كافرين، فإن أقاموه كان ذلك رأياً رأوه وغير مضيق عليهم تركه، ولهم أن يقيموا اثنين، وجائز أن يقيموا أكثر من ذلك، ولا بأس أن يكونوا عجماً أو موالى .³

ولقد استدل المعتزلة على معارضتهم للخوارج بفكرة تعدد الأئمة، مدافعين على وحدة الإمامة وهذه الأدلة عقلية وشرعية يمكن توضيحها على النحو التالي:

1 الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 189.

2 عبد المجيد مسالتي: الأبعاد السياسية للفكر العقدي الاعتزالي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الفلسفة، إشراف الأستاذ الدكتور ساعد خميسي، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة، عبد الحميد مهيري، قسنطينة، 2015-2016، ص 27-26.

3 الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 187.

الأدلة الشرعية:

الحديث الشريف: استدل المعتزلة على وحدة الإمامة انطلاقاً من قوله - صلى الله عليه وسلم - « إن وليتم أبا بكر وجدتموه ضعيفاً في بدنه، قويا في دينه، وإن وليتم عمر تجدوه قويا في بدنه قويا في دينه، وإن وليتم علي تجدوه هادياً مهدياً فإن هذا الحديث يوحى بأن الإمامة على التوالي والتعاقب وليس الإجماع والتعدد في العصر الواحد.¹

الإجماع: استدل المعتزلة على وحدة الإمامة بالإجماع، وله ثلاث مظاهر:

أولاً: إجماع الصحابة ومن بعدهم، على أنه لا يجوز أن يعقد إلا لواحد، ولذلك كانوا يحرصون على نصب الإمام فور موت الإمام السابق.

ثانياً: إن الصحابة أجمعوا على أنه لا يجوز إلا إمام واحد، حتى أن المهاجرين لم يوافقوا الأنصار عندما نادوا، أولاً بأن يكون منهم أمير، ومن المهاجرين أمير، ثم رضى الأنصار بما أبداه المهاجرين فصار إجماعاً.

ثالثاً: إن عمر قد جعل الإمامة شورى في ستة، على أن يختاروا واحداً منهم، ولو صحت الإمامة في وقت واحد لاثنتين لم يصح هذا الشرط.²

- الأدلة العقلية:

إن تعدد الأئمة يعني تشتت أمر الأمة الإسلامية، لأن الحكام إذا تعددوا اشتدت منافستهم في الغلبة، وهذا ما يذهب إليه الجاحظ في قوله: « هل رأيتم ملكين أو سيدين في الجاهلية أو الإسلام من العرب جميعاً أو العجم، لا يتحيف أحدهما من سلطان صاحبه ولا ينهك أطرافه، ولا يساجله الحروب إذ كل واحد منهما يطمع في حد صاحبه وطرفه، لتقارب

1 نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص 132.

2 المرجع نفسه، ص 133، 132.

الحال، واستواء القرى¹ كما جاءت الأخبار عن ملوك الطائف كيف كانت الحروب راكدة وأمرهم مريح² «

فلا يجوز أن يلي أمر المسلمين على الظاهر والحزم والحيطة أكثر من واحد، لأن الحكام والسادة إذا تقاربت أقدارهمو تساوت عنايتهم، قويت دواعيهم على طلب الاستعلاء واشتدت منافستهم في الغلبة.³

وهكذا جرب الناس في انفسهم و في جيرانهم الأذنين في الأصهار وبنى الأعمام، والمتقاربين في الصناعات كالكلام، النجوم، الطب، الفتيا، والفلاحة أنهم إذا تدانوا في الأقدار، وتقاربوا في الطبقات قويت دواعيهم إلى طلب الغلبة، واشتدت جوانبهم فيحب المباينة، والاستيلاء على الرياسة.⁴ بعد بيان إجماع المعتزلة على وحدة الإمامة، ما الحكم إذا حدثت بيعتان وهل يستمرالإمامان في حكم الدولة الواحدة؟ و هذا السؤال تردد وكان له سابق حدوث في التاريخ كالصراع بين علي و معاوية، وحدث في عهد الأمين والمأمون، وفي أثناء نشوء الدويلات الإسلامية الصغيرة، والتي ادعى قادتها الخلافة في المغرب، وأطراف الدولة العباسية في الشام و فارس.⁵

الإجابة عن هذا السؤال هي: أنه إذا تمت البيعة عن طريق المصادفة، فإن المعتزلة ترى أن الإمامة لأسبقهما بيعة و عقدا، وإذا أمكن معرفة من انعقدت له البيعة أولا، و يجب على الآخر الذي بويع بعده أن يسلم له بالإمامة أو يدخل في بيعته، وهذا الرأي "القاضي عبد الجبار" و "الجبائين".⁶

1 القرى: كالغني مجرى الماء في الروض (أنظر الجاحظ: رسائل الجاحظ ج4هامش الصفحة 305).

2 المصدر نفسه، ص305.

3 الجاحظ: رسائلالجاحظ، ص 303.

4المصدر نفسه: ص303.

5 نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، ص134.

6 القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص757.

يتضح أن الجاحظ عارض الخوارج في مسألة الإمامة في كلتا الحالتين: التي سبق وأن تطرقت لهما سواء في رفضهم للإمام، أو في فكرة تعدد الأئمة عندهم، التي واجهت نقدا من طرف المعتزلة على وجه العموم، وأبو عثمان الجاحظ بوجه خاص.

ج . موقف الجاحظ من أهل السنة والجماعة: "العثمانية "

العثمانية فرقة من الفرق الإسلامية نشطت في عصر الجاحظ، كانت تقف في وجه الحركة الشيعية التي اشتد ساعدها في ذلك العصر أيضا، وراحت تبت دعائها، وتروج لمبادئها التي تدور حول الإمامة و أحقية علي . رضي الله عنه . و أبنائه فيها ، فكان لابد للحركة المناوئة لها التي اتخذت اسم العثمانية، أي أتباع عثمان، أن تنهض للرد على الشيعة، والوقوف في وجههم ودحض حججهم المؤيدة لعلي رضي الله عنه . وأبنائه فيها بالخلافة بعد النبي . صلى الله عليه و سلم ..¹

أطلق الجاحظ على العثمانية عدة تسميات منها: أهل السنة والجماعة، العامة، النابتة، الحشوية الحديثين، البكرية .²

لقد أورد الجاحظ في كتاب "العثمانية": أن أفضل هذه الأمة وأولها بالإمامة، هو أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - و هذا من خلال ما جاء في حديثه " روي أن أفضل هذه الأمة وأولها بالإمامة أبو بكر بن أبي قحافة³ وكان أول ما دل عندهم أنفسهم على فضيلته

1 الجاحظ: الرسائل السياسية، ص21.

2علي أبو ملح: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، هامش ص178

3أبو بكر بن ابي قحافة: هو أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة واسمه عثمان بن عامر من ولد تيم بن مرة بن كعب وهم في العدد اليه سواء كل واحد من هما وبينه ستة ابناء كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة فسماه الرسول صلى الله عليه وسلم عبد الله ولقبه عتيق لقب به لجمال وجهه رضي الله عنه وقيل ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال له انت عتيق من النار، سمي صديق لتصديقه خير المسرى وأمه سلمى تكني ام الخير بنت صخر وهي بن عم ابيه للاستزادة: (انظر: ابن، خلكان وفيات الأعيان وابناء أنباء الزمان، ج 3، ص 64).

وخاصة منزلته، شدة استحقاقه وإسلامه على الوجه الذي لم يسلم عليه أحد من عالمه، وفي عصره.¹

ومن الأدلة التي اعتمد عليها الجاحظ القائلة بأن أبو بكر. رضي الله عنه . أحق بالخلافة: أن أولى الناس خلافة بين المسلمين هو أولهم إسلاماً، وأبو بكر. رضي الله عنه . أحق بذلك، كما أن أفضلية أبي بكر على علي تركز على مجموعة من الحجج منها:

أن أبي بكر أفضل الناس إسلاماً، بشهادة النبي وعلي وابن العباس، وإذا كان علي قد أسلم قبل أبو بكر كما يقول شيعته، فإنه أسلم وهو ابن سبع سنين عندما كان حديثاً عزيزاً، وإسلامه لا يحق بإسلام البالغين بل كان إسلام تقليد لإسلام متميز ومعرفة.²

وهذا ما يدل على أن علي رضي الله عنه . أسلم بعد بلوغه، بينما أسلم أبو بكر الصديق، وهو صبي قبل بلوغه لذا فهو أولى وأحق بالإمامة.

وليس إسلام أبي بكر. رضي الله عنه . أفضل من إسلام علي فقط، بل كان أفضل من إسلام زيد، وخباب، و أن زيد كان رجلاً غير مذكور بعلم، ولا مغشى المجلس ولا مزور الرجل، وكذلك كان خباب، و كان أبو بكر . رضي الله عنه . أعلم العرب بالعرب كلهم، وأرواها لمناقبتها و مثاليها و أعرفا بخيرها و شرها.³

ولقد أورد صاحب كتاب " المغني في أبواب العدل و التوحيد " : أنه ثبت من مناقب أبي بكر - رضي الله عنه - أنه سبق للإسلام و بايع الرسول صلى الله عليه وسلم - ووساه بماله ونفسه، ثم كان ثاني النبي في الغار، وصاحبه في الهجرة، وأنيسه في العرش يوم بدر، ووزير النبي صلى الله عليه وسلم . والمستشار في أموره، وأميره في الموسم على الصلاة

1 الجاحظ: العثمانية ص1.

2 الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 21.

3 الجاحظ: العثمانية، ص 24.

حين افتتحت مكة، والمقدم في الصلاة أيام مرضه، والمخصوص بتسميته بالصديق، والمشبه من الملائكة بميكائيل، ومن الأنبياء بإبراهيم، ثم هو وعمرئشراأنهما سيذا كهول أهل الجنة، ولهما قال . الرسول صلى الله عليه وسلم . "هما مني بمنزلة يميني من شمالي " .¹

أما الدليل الثاني الذي رشح فيه الجاحظ أبو بكر الصديق قوله : أنه كان قبل إسلامه عريض الجاه غنيا سديدا، فلما أسلم فقد جاهه وثروته، وتعرض للضرب، وللإهانة، والتتكير.² كما استدل الجاحظ بدليل ثالث، يرجع أولوية الإمامة لأبي بكر على علي، أنه بذل في سبيل الإسلام أكثر مما بذل علي . رضي الله . عنه لقد بنى مسجد قرب بيته ليصلي فيه، كما كان يدعو الناس إلى الإسلام بصوته الرقيق المؤثر، ويقرأ القرآن ويكي فيتوقف المارة ويصغون إليه، فقد أسلم على يده عدد غفير من الناس.³

وأورد عمرو بن بحر الجاحظ ما يدل على خاصة مكانة أبو بكر وتقديم الناس له، و معرفة الجميع لفضله، الذي كان من به، حيث فزعت إليه أسارى بدر دون غيره، لأنهم لما حبسوا ببدر و اقترع المسلمون عليهم طمعوا في الحياة، فقالوا بأجمعهم: "لو بعثنا إلى ابي بكر فإنه أوصل قريش لأرحامنا، ولانعلم أحد أثر عند محمد منه".⁴

ويذكر الجاحظ أن حجة الشيعة في تفضيل علي - رضي الله عنه - في شجاعته و فروسيته وفتكه بالأعداء أثناء المعارك، لكن كثرة القتل ليست فضيلة بالضرورة، لأن النبي لم يشتهر بالفروسية، ولم يقتل سوى رجل واحد، ضف إلى ذلك أن أبا بكر ثبت يوم أحد إلى

1القاضي عبد الجبار:المغني في ابواب العدل والتوحيد، ج 20، ص323.

2الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 22.

3الجاحظ: الرسائل السياسية: ص22.

4المصدر نفسه: 169.

جانب الرسول صلى الله عليه و سلم - كما ثبت علي فلا فخر لأحدهما على الآخر في الشجاعة.¹

ويقول: "القاضي عبد الجبار": "أنه روي أن أبا بكر لما شاوهر رسول الله . صلى الله عليه وسلم . بأمر الأسرى أشاراً لا يقتلهم، وأشار عمر بقتلهم، فمدح - الرسول صلى الله عليه وسلم - أبا بكر وقال: " مثل أبي بكر في الملائكة مثل ميكائيل ينزل بالرضي و الرحمة " .²

وخير دليل قدمه الجاحظ في "الرسائل السياسية" في تأكيده على أفضليه أبي بكر في قوله: "وقد علم الله أن أبا بكر سيصلي بالناس في أعيادهم، و سائر صلاتهم، وأنه سيحتج في استحقاق أبي بكر بقول النبي . صلى الله عليه وسلم . " أباي الله ورسوله أن يصلي إلا أبو بكر".³

وفي صدد الحديث الذي أثبتته الجاحظ عن العثمانية، نجد أن له فضائل كثيرة في مسألة الإمامة عندهم منها :

التسوية بين الناس، وهذا من خلال قوله: " وزعمت العثمانية أن لها في التسوية بين القريب والبعيد حجج كثيرة قد عرفتها وسمعتها من أهلها".⁴

ويقول أيضاً: " وكيف يكون عمرو لا يرى التسوية، وقد صنع صنيعاً لو قام مقامه أشد الناس سعياً ما لم يجرعن الحق ويعدل عن السداد، ما كان عنده ولا في طاقته أكثر منه".⁵

فالجاحظ حينما قال فيما يخص الشيعة: "إن إقامة الإمام لا ترتكز إلى نص أو وصية أو شرع⁶ التقي مع العثمانية الذين أنكروا مبدأ الإرث في الخلافة وقالوا أنها شورى، وأن النبي لا

1الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 22.

2القاضي عبد الجبار: المغني في ابواب التوحيد والعدل، ج20، ص19.

3الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 243.

4المصدر نفسه: ص 273.

5المصدر نفسه: ص 282 - 283.

6الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص 23.

يورث واعتمدوا على موقف أبي بكر من فاطمة عندما منعها الإرث ! إثر موت والدها وقال لها عندما ألحّت بالطلب واحتجت وتظلمت أنه سمع رسول . الله صلى الله عليه وسلم . يقول أنّا معاشر الأنبياء " لا نورث ما تركناه ، فهو صدقة " .¹

فالجاحظ التقى مع العثمانية في القول بعدم إقامة الإمام على القرابة.²

طبيعة السلطة من منظور جاحظي:

احتلت "الدولة الإسلامية" وطبيعة السلطة في هذه الدولة المساحة الكبرى من اهتمامات العقل العربي المسلم، وغدت الشغل الشاغل في صفوف "الصحوة الإسلامية"، و صفوف خصومها على حد سواء.³

فقد اختلطت بعض الآراء والمواقف الفكرية، حول "طبيعة السلطة"، وتسربت الأفكار عن الحق الإلهي . عند الشيعة . لمن وقفوا أساسا ضد هذه النظرية عندما انحازوا إلى صف القول بالاختيار والبيعة، والعقد كطريق لتصيب الإمام، ولقد ساعد على ذلك كله طبيعة العصر الذي نشأت فيه هذه الأفكار، فلقد كان القول أنالفصل هو للسلطة الحاكمة التي أرادت أن تجد لها في الدين، سندا يسند السلطة ويبرمظالمها ويقدم أشخاصها، ولم تكن جماهير الناس في المركز الذي يتيح لها المعارضة.⁴

إن المقصود من مبحث طبيعة السلطة، أن نصل إلى الحقيقة في ذلك الجدل، والخلاف الذي دار ويدور عند الإجابة على هذا السؤال: هل أوصى الإسلام بأن تكون السلطة على المسلمين دينية أم مدنية؟ أم أنه لم يحدد موقفا ولم يوصي بطبيعة محددة للسلطة، لأنه لم يعرض أصلا لهذا الموضوع.⁵ وما موقف الجاحظ والمعتزلة من ذلك ؟

1 الجاحظ الرسائل السياسية: ص39.

2 المصدر نفسه: ص28.

3 محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص5.

4 المرجع نفسه، ص428.

5 المرجع نفسه، ص421.

ذهبت الشيعة في مسألة طبيعة السلطة، في إقرارهم بأن الإمامة ركن من أركان الإيمان، لا يتم إيمان المرء إلا به، وأن الإمام منصوب عليه من طرف الرسول . صل الله عليه وسلم . وأنه معصوم وجوبا عن الكبائر والصغائر مثل الأنبياء¹.

ومن الأوصاف التي شكلت واحدة من المسائل التي تقف عندها المعتزلة، لاسيما الجاحظ منهم، وهي مسألة العصمة، فإذا كانت المعتزلة قد قالت باللطف والمصلحة، والتوفيق فإن موقفهم من العصمة كان له شأن آخر فهي عندهم في الأصل منع المرء من ارتكاب الكبائر، ولهذا لا تطلق إلا على الأنبياء، أو من يجري مجراهم².

وبعد أن نفى المعتزلة الطابع الديني عن مهام الإمام، وحددوا ما فوض إليه في تنفيذ الحدود والإحكام وقاسوا على الأمراء والحكام، فدوا حجج الشيعة في أن مزاولته لهذه المهام تتطلب عصمته، فلقد قالت الأمامية: أن جواز الخطأ في تنفيذ الحدود والأحكام يؤدي إلى فساد الدين، ونفت المعتزلة ذلك بأن مثله مثل الأمراء والحكام، ولما لم تدع مخالفة خطئهم في الحدود والأحكام بلا عصمتهم فكذلك الحال في الإمام³.

أن كان الجاحظ قد وحد بين الدين والسياسة، فإن هذا التوحيد لا يعني عنده القول "بالدولة الدينية" كما توهم بعض الدارسين لفكره، ولا يعني الوقوف مع ما يسمى بحكم الحق الإلهي، فالجاحظ أبعد من أن الإمامة ركن من أركان الدين، أو أن نقول أن السماء هي التي تختار الإمام وتعيّنه، أو يقول أن الحاكم ظل الله في أرضه، يحكم نيابة عنه وينطبق في قانونه، وهذه هي سمات التيقراطية، فالجاحظ شأنه شأن "النجادات" والأصم" و"القوطي" الذين يخرجون هذه القضية في إطار الشرع، والدين إلى إطار المصلحة المدنية للمجتمع⁴.

¹ الحافظ أبي نعيم الأصبهاني: الإمامة والرد على الرافضة، ص25.

² جيا فخري و خليل أحمد: النقد في العصر العباسي الجاحظ ودوره الحضاري في القرن الثالث هجري، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، دت، العدد التاسع، ص281.

³ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص372.

⁴ عبد المجيد الجوزي: مكانة العقل في فلسفة الجاحظ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، إشراف الدكتور عبد الرزاق قسوم، قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2003. 2004، ص337.

أن شروط السياسية تشترط في فئة قد أنيطت بها مهمة سياسية، ومن ثم فإن الطابع السياسي يحجب الطابع الديني هنا، فلا نرى ذكرا لشروط النقوى والصلاح والفضل في الدين¹.

لذا نجد الجاحظ قد ميز بين الأئمة في ثلاث مراتب رسول، ونبي، وإمام، فالرسول يحتل المرتبة الأولى لأنه يأتي بالشرعية، والنبي يحتل المرتبة الثانية فهو لا يأتي بالشرعية وإنما يؤكد لها، أما الإمام فيأتي في المرتبة الأخيرة بعد الرسول والنبي ومهمته إرشاد الناس إلى الشرعية التي أتى بها الرسول²، فالسلطة الكلامية عند الجاحظ من خلال تقسيمه لمراتب كل من الإمام والنبي والرسول، وهذا على عكس ما ذهب إليه الشيعة في أن الإمام سلطة دينية وهذا ما أكده الإمام الغزالي في "فضائح الباطنية" بقوله: "واتفقوا على أن الإمام يساوي النبي في العصمة والاطلاع على حقائق الحق في كل الأمور³. ويذهب "علي بو ملحم" إلى ذلك في قوله أن الرسول ارفع مرتبة من النبي، والإمام يحتل الدرجة الأولى من حيث الفضل، ثم يليه النبي في الدرجة الثانية، وأخيرا ينزل الإمام الدرجة الأخيرة في سلسلة المراتب، أما الفرق بينهم فهو الفرق في المكونات والطبائع، والتركيب، والغرض الذي يتغير بتغيير الزمان⁴.

فالمعتزلة ومن وفقهم لا يرون للإمام مهام دينية من هذا القبيل فهو منفذ للأحكام قائم بمصالح الدنيا مثله في ذلك مثل الحكام والأمراء، وعليه يقاس وليس قياسه على النبوة والأنبياء⁵.

فالرسول هو الذي يشرع الشرعية ويبتدئ الملة، ويرشد الناس إلى سواء السبيل والناس قابلون للتعلم، لكنهم لا يستغنون بأنفسهم عن إرشاد وتلقين الأئمة، ولهذا مست

¹ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص341.

² الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص200.

³ أبو حامد الغزالي: فضائح الباطنية، ص47.

⁴ علي بو ملحم: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، ص139.

⁵ محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، ص368.

الحاجة إلى إرسال الرسل، وجاز أن يكون الرسول مرة عربيا ومرة أعجميا لأنه مستغني عن شرف الحسد، والأصل بشرف الشريعة التي أتى بها الرسول أو بشر بها النبي، والمحافظة عليها. أما من حيث الطبيعة والتركيب فالفرق بينهما شاسع، ولا ينبغي أن يطمع احد في أن يقارب الإمام بالرسول أو يداينه¹.

ويقول الجاحظ مؤكداً لذلك "إنما يشبه الإمام الرسول بأن يكون لا أحد آخذ بسيرته منه فإما أن يقاربه أو يداينه فهذا ما لا يجوز ولا يسع تمنيه والادعاء به². وهكذا يتضح إلى أن آراء الجاحظ فيما يخص طبيعة السلطة الحاكمة، ليست ذات طبيعة دينية كما أقر الشيعة وإنما هي ذات طبيعة مدنية واجتماعية، تفوضها الخاصة للقيام بعدد من المهام، ولها مراقبتها وحسابها، وخلعها إذا أخلت بمهامها أن سلم، أو بثورة والقتال حسب ما تقتضيه، ويكون الجاحظ بهذا ما نسميه اليوم: الحكم بالحق الإلهي والقول بالدولة الدينية، أو ما يسميه هو الملك الكسروي والمنصب القيصري ولذلك في مثل قوله: "استوى معاوية على الملك واستبد على بقية الشورى وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين، في العام الذي سموه "عام الجماعة" وما كان عام فرقة، وقهر وجبر وغلبة، العام الذي تحولت فيه الإمامة ملكا كسرويا، والخلافة منصبا قيصريا³.

¹ علي بو ملح: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، 139.

² الجاحظ: رسائل الجاحظ، ج4، ص306.

³ عبد المجيد الجوزي: مكانة العقل في فلسفة الجاحظ، ص336.

خاتمة

خاتمة:

وفي الأخير يستحق ما كتبه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في مجال السياسة، العودة إلى أهم المشكلات المطروحة في نصوصه السياسية مرارا وتكرارا، والوقوف على أدق معانيها لما لها من أهمية بالغة في العالم الإسلامي، فخلال معالجاتي لمسألة السياسة عند الجاحظ

تبين لي بعد الخوض في هذا الموضوع الواسع الذي يستحق الحديث فيه مطولا فقد توصلت من هذه الدراسة الطامحة إلى بيان ملامح نظرية السياسة عند الجاحظ، مجموعة من النتائج أهمها: أن الجاحظ أحد أبرز أعلام العصر العباسي في القرن الثالث هجري، يعتبر ذا مكانة هامة في البصرة وبغداد، فقد سطع نجمه بين طوائف المعتزلة حتى أن طائفة من طوائفهم حملت اسمه وهذا لمكانته العالية عندهم

وقد عرّف الجاحظ السياسة بأنها حسن تدبير شؤون الناس ومعاشهم، وهي حسن القيادة والريادة ورعاية مصالح العباد، وقد خص الجاحظ مبادئ المعتزلة وأصولها الخمسة وهي العدل، التوحيد، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجعلها قاعدة تبنى عليها السياسة وكانت جذور وأصول معتزليه بامتياز، أما في ما يخص مسألة الإمامة، فهي مسألة هامة جعلها الجاحظ ركيزة أساسية من مرتكزات السياسة عنده فقد تطرق الجاحظ إلى معالجة موضوع شائك سُفكت من أجله دماء المسلمين، وهو الخلاف السياسي الذي نشب بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . مباشرة متحدثا في ذلك عن موضوع الإمامة حيث أنه أعطى لهذا المصطلح باقة متنوعة من التعريفات تصب في قالب واحد ألا وهو الإمامة، منها أنها إمامة للإمام للصلاة، منها القيادة والحراسة العامة لأمر الدين والدنيا ، أما عن فكرة وجوب الإمامة، فهي واجبة عنده لأنه يرى أنه يجب على الناس أن يُنصبوا عنهم إماما يحفظ بيضتهم، ويرعى شؤونهم، ويحمي وطنهم، ويقضي مصالحهم، فقد هاجم الآراء المخالفة لذلك، والتي ترى بأنه لا ينبغي أن يوجد إماما، وإنما ينبغي على الناس أن يتفقوا فيما بينهم، غير أن هذه النظرة مثالية في نظره، ولا أساس لها

من الصحة أما عن كيفية اختيار الإمام عند الجاحظ، فقد أبدى رأي خاص حول هذه النقطة إذ سلك فيه مسلكا جديدا، يتمثل في أن الخاصة من الناس هي التي يمكنها إقامة الإمام، لما لها من حسن الاختيار، وسداد الرأي، كما أعطى لهم وزنا خاصا، فأطلق عليهم أهل الحل والعقد. بينما العوام فلا يشترط الجاحظ أن تدلي برأيها في عملية اختيار الإمام وهذا لجهلها وغلبت الأهواء عليها ويمكن للعامة ألا تتدخل في هذا الشأن، اللهم إلا في حالة واحدة، ألا وهي وجود حاكم باغي متغلب، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الجاحظ لا يلغي عامة الناس بشكل كامل، وإنما جعل حاجة العامة للخاصة كحاجة الخاصة للعامة.

أما عن اختيار الإمام عند الجاحظ، فقد سلك طريق مفاده أن الإمامة تجب عقلا وشرعا، أما عقلا فقد اختلف فيه مع الشيعة التي ترى هي الأخرى أن الإمامة واجبة عقلا لكن تذهب الشيعة إلى القول بأنها واجبة عقلا على الله ولكن الجاحظ ومعتزلة البصرة يوجبونها عقلا على الناس.

وبالنسبة لشروط الإمامة فقد اشترك فيها مع المعتزلة القدامى في تقديمه لمجموعة من الشروط أهمها:

الإسلام: فالمعتزلة عموما والجاحظ بوجه خاص ترى أن إمامة الكافر لا تجوز والأحق بالإمامة هو الشخص الذي يدين بالإسلام وهو الأجدر بمعرفة عامة المسلمين.

العقل: وفقد رجحه الجاحظ في أوائل بدايات شروط الإمامة، فالإمام بعقله يستطيع تسيير شعبه وهذا أمر بديهي لا يمكن الغوص فيه مطولا.

الحرية: فلا يشترط عامة المعتزلة دون استثناء إمامة العبد، لأن السيد بالإمام يتمتع بحرية تامة في اتخاذ قراراته وتنفيذها وحفظ مصالح العباد وهذا الشيء يفتقد إليه العبد، وبالتالي إمامة العبد لا تصح في نظر الجاحظ.


العلم: فقد خالف الجاحظ الذين يشترطون درجة عالية من العلم، وذلك باكتفائهم بالأقدر الذي يحتاج إليها الإمام لتسيير دقة الحكم

خاتمة

أما عن قريشية الإمام: فقد كان الجاحظ نموذج لقدماء المعتزلة الذين نفوا شرط النسب ورفضوا أن يكون طريق الإمامة ولذلك لم يقر النسب القريشي في الإمامة.

أما في عرض موقفه من الفرق الإسلامية فقد أدلى الجاحظ برأي خالف فيه الشيعة وآهل السنة والجماعة والخوارج إذ ينفي أن يقوم الإمام على الوراثة أو الوصية، ويذهب إلى أن الإمام يقوم على الاختيار.

وفي الأخير نجد أن طبيعة السلطة عند الجاحظ مدنية لا دينية، فالسلطة عنده تتنافى مع طبيعة السلطة عند الشيعة التي ترى بأن الإمامة بنص ديني.



قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر:

1. الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام هارون، القاهرة مصر، د.ط، 1938، ج4.
2. -: مجموع رسائل الجاحظ، نشرها باول كراوس، محمد طه الحاجري، القاهرة مصر، د.ط، 1943
3. -: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة مصر، ط.2، 1965، ج2.
4. -: العثمانية، دار الجيل، ط.1، 1991
5. -: رسائل الجاحظ، اختيار عبيد الله بن حسان، القاهرة مصر، ط.1، 1979، ج3.
6. -: مجموع رسائل، تح: محمد طه الحاجري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت لبنان، د.ط، 1983
7. -: رسائل الجاحظ، الرسائل الكلامية، تقديم علي أبو ملح، دار الهلال، الطبعة الأخيرة، 2002
8. -: الرسائل السياسية، تق: علي أبو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط. الأخيرة، 2002.
9. -: الرسائل الأدبية، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط. الأخيرة، 2002
10. -: البيان والتبيين، تح: درويش جودي، بيروت لبنان، د.ط، 2003، ج1.
11. -: التاج في أخلاق الملوك، تح: أحمد زكي رشأ، د.ط، د.ت.

المراجع.

1. ابن العباس الهيثمي: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تح: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، دار الوطن، الرياض السعودية، ط.1، د.ت، ج1.
2. ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ج3.

قائمة المصادر والمراجع

3. ابن شعبة الحراني: تحف العقول، تح علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، طهران، ط2، 1404هـ.
4. أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الحداثة، بيروت لبنان، ط2، 1985 ج1
5. أبو نصر الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة و مضاداتها، تح: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط.1، 1995.
6. أبو يعلي الفراء: الأحكام السلطانية، محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، 2000م
7. أبي أحمد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، تح: إنصاف رمضان، دار قتيبة، دمشق سوريا، ط.1، 2003.
8. أبي الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، الدار النموذجية، صيدا بيروت، د.ط، 1990، ج2.
9. أبي الحسن الماوردي: الأحكام السلطانية، تح: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة مصر، د.ط، 2006.
10. أبي الفتح الشهرستاني: الملل والنحل، تعليق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط.2، 1992.
11. أبي المعالي الجويني: غياث الأمم في التياث الظلم، تح: مصطفى حلمي، فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية مصر، د.ط، 1980.
- 12.
13. أبي بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة مصر، ط.2، د.ت
14. أحمد أمين: ضحى الإسلام، القاهرة مصر، د.ط، 1997، ج1

قائمة المصادر والمراجع

15. أحمد أمين: ضحى الاسلام، القاهرة مصر، ط.7، 2001، ج3
16. بطرس البستاني: أدياء العرب في الأعصر العباسية، القاهرة مصر، د.ط، 2011.
17. جعفر الطوسي: تلخيص الشافي: تق: حسين بحر العلوم، طهران إيران، ط.1، د.ت، ج1
18. جميل جبر: الجاحظ في حياته وأدبه وفكره، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، د.ط، 1974.
19. جميل جبر: الجاحظ ومجتمع عصره في بغداد، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، د.ت.
20. الحافظ أبي تمام الأصبهاني الإمامة والرد على الرافضة تع علي بن محمد بن ناصر الفقيمي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة السعودية ط..1987، 1
21. حنّا الفاخوري: تاريخ الأدب العربي، بيروت لبنان، ط.6، د.ت.
22. خير الدين الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، د.ط 1980 ج 6
- 34- سعيد عبد الله القمي: المقالات والفرق، تق: جواد مشكور، دار المعلمين، طهران إيران، د.ط، د.ت.
23. شارل بلات: الجاحظ في البصرة وبغداد والسمر، ترابراهيم الكيلاني، دار اليقظة العربية دمشق سوريا، د.ط، 1961
24. الشريف المرتضى: الذخيرة في علم الكلام، تح: السيد أحمد الحسيني، ط.3، 1431هـ
25. الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، تح: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، طهران إيران، ط.2، 1993.
26. شوقي ضيف: العصر العباسي الأول، دار المعارف، ط.16، د.ت.
27. عبد الحسين خسروپناه: الكلام الإسلامي المعاصر، تر: محمد حسين الواسطي، أسعد الكعبي، دار الكفيل للطباعة والنشر، ط.1، 2016، ج3

قائمة المصادر والمراجع

28. عبد الحكيم راضي: الأبعاد الكلامية والفلسفية في الفكر البلاغي والنقدي عند الجاحظ، القاهرة مصر، ط.2، 1998.
29. عبد الغني سني بك: الخلافة وسلطة الأمة، تق نصر حامد أبو زيد، دار النهر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط.2، 1995
30. عبد الكريم الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، تحرير ألفريد جيوم، القاهرة مصر، ط.1، 2009.
31. عبد الله الدميجي: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض السعودية، د.ط، د.ت.
32. عزت السيد أحمد: فلسفة الأخلاق عند الجاحظ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، د.ط، 2005.
33. علي أبو ملح: المناحي الفلسفية عند الجاحظ، دار الطليعة، بيروت لبنان، ط.1، 1980.
34. علي شلق: الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط.1، 2006.
35. علي عبد الرزاق: الإسلام وأصول الحكم، تق: عماري علي حسن، دار الكتاب المصري، القاهرة مصر، د.ط، 2012.
36. علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية مدخل.. ودراسة، دار الناشر، القاهرة، مصر، 1955
37. عيسى إبراهيم السعدي: الجاحظ حياته وشخصيته وآرائه وأعماله، الأمواج للطباعة والنشر - عمان الأردن، ط.1، 2015.
38. فالح الربيعي: تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم، دار الثقافة للنشر، د.ط، د.ت.
39. القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان، القاهرة مصر، ط.3، 1996.

قائمة المصادر والمراجع

40. كامل محمد محمد عويضة: الجاحظ الأديب الفيلسوف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1993
41. محمد أبوزهرة تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، د.ط، 2008
42. محمد بن شاكر: عيون التواريخ، تح: نبيلة عبد المنعم داود، دار الرشيد، بغداد العراق، د.ط، د.ت، ج10.
43. محمد حسن قدر دانقراملكي: أجوبة الشبهات الكلامية الإمامة، تر: حسن علي حسن مطر الهاشمي، دار الكفيل للطباعة والنشر، ط.1، 2012.
44. محمد ضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، دار التراث، القاهرة مصر، ط.7، د.ت.
45. محمد عبد الحميد الحمد: التأثير الأرامي في الفكر العربي، دار الطليعة دمشق سوريا ط1999، محمد عبد المنعم خفاجي: أبو عثمان الجاحظ: دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط.1، 1982.
46. محمد علي ابن حزم الظاهري: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط.1، د.ت، ج4.
47. مرتضى المطهري: الإمامة، تر: جواد علي كسار، دار الحوراء، د.ط، د.ت.
48. نجاح محسن: الفكر السياسي عند المعتزلة، دار المعارف، القاهرة مصر، د.ط، 1996.
49. نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، الدار البيضاء، د.ط، 2003.
50. وسام اللحام: الخلافة بحث في مؤسسة الإمامة لدى السنة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، 1971.

القواميس والمعاجم:

1. إبراهيم مدكور: المعجم الفلسفي، القاهرة مصر، د.ط، 1983
أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، بيروت لبنان، ط1، 1329هـ
جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الستار، دار صادر، بيروت لبنان،
د.ط، د.ت، ج12.

2. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ج1

3. الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: مهدي مخزومي، إبراهيم السامرائي، دار
الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ج7.

4. الفيروز أبادي: القاموس المحيط، القاهرة مصر، ط3، 1978، ج2.

المجلات العلمية:

5. جيا فخري و خليل أحمد: النقد في العصر العباسي الجاحظ ودوره الحضاري في القرن
الثالث هجري، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، د.ت، العدد التاسع

الرسائل الجامعية

1. عبد المجيد الجوزي: مكانة العقل في فلسفة الجاحظ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة
الماجستير في الفلسفة، إشراف الدكتور عبد الرزاق قسوم، قسم الفلسفة، كلية العلوم
الاجتماعية، جامعة الجزائر 2003.2004.

2. عبد المجيد مسالتي: الأبعاد السياسية للفكر العقدي الإعتزالي، رسالة مقدمة لنيل درجة
الدكتوراه علوم في الفلسفة، إشراف الأستاذ الدكتور ساعد خميسي، قسم الفلسفة، كلية العلوم
الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهيري، قسنطينة 2015. 2016

3. عبدلي محمد: إشكالية الخلافة في كتاب الإسلام وأصول الحكم "لعلي عبد الرزاق"، رسالة
مقدمة لنيل شهادة الماستر، إشراف الأستاذ الدكتور حفيان محمد، قسم الفلسفة، كلية العلوم
الاجتماعية والإنسانية جامعة، الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016-2017

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	شكر
	إهداء
أ-د	مقدمة
مدخل لسيرة الجاحظ وضبط مفهومي السياسة والإمامة	
06	سيرة الجاحظ
11	تعريف السياسة لدى الجاحظ
17	مفهوم الإمامة عند الجاحظ
الفصل الأول: نظرية الإمامة عند الجاحظ	
22	وجوب الإمامة لدى الجاحظ
27	طرق وجوب الإمامة عند الجاحظ
37	كيفية اختيار الإمام ومواصفاته حسب الجاحظ
الفصل الثاني: موقف الجاحظ من الفرق الإسلامية في مسألة الإمامة وطبيعة السلطة عنده	
46	شروط الإمامة في نظر الجاحظ
55	الفرق الإسلامية في مسألة الإمامة عند الجاحظ
73	طبيعة السلطة من منظور جاحظي
78	خاتمة
81	قائمة المصادر والمراجع
89	فهرس الموضوعات